جامعة محمد خيضر -بسكرة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية
فرع التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
- بثينة مصمودي
- خديجة هلال

يوم:2022/07/26

بطرس غالي وإسهاماته في السياسة المصرية (1846- 1910م)

لجنة المناقشة

فاتح حاجي	أ مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
كربوعة سالم	**أ مح أ**	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
مصطفى توريريت	أ مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2021-2022

إهداء

إلى سيدة كل النساء أمي الحبيبة

وإلى أخوتي السند الذي لا يميل

إلى من عشت معهم هذه المرحلة بكل تفاصيلها نآزر ونشجع بعضنا صديقاتي

وإلى كل من ساندني بكلمة تشجيع أو دعوة خالصة أهديكم هذا العمل

الحمد لله

الطالبة خديجة هلال

إهداء

الحمد لله ما تناهى دربٌ ولا خُتم جهدٌ ولا تم سعيٌ إلا بفضله

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه

إلى من لهما جل الفضل فيما وصلت إليه اليوم والديَّ الحبيبين حفظهما الله

إلى الذين تربطني بهم أسمى علاقة في الوجود إخوتي دمتم لي سنداً

إلى من رافقوني في مشواري الدراسي...إلى صديقاتي

إلى الذين حملوا شعلة العلم والمعرفة وإلى كل من علمني حرفاً فلهم مني كل الاحترام

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الطالبة مصمودي بثينة

شكر وعرفان

إن الشكر أولا وقبل كل شيء لله رب العالمين

أما بعد نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف على هذا البحث حاجي فاتح الذي أفادنا بتوجيهاته وآرائه الوجيهة لإتمام هذا البحث.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم القيمة وإلى كل من ساهم بإنجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر عائشة مصمودي وعزالدين جغاطي.

مقدمة

مقدمة

شهد تاريخ مصر المعاصر خاصة في فترة الانتداب البريطاني العديد من الأحداث، التي شكلت تحولا محوريا في تاريخ مصر، في جوانب متعددة وبالتحديد في الجانب السياسي، حيث عملت بريطانيا على استغلال العديد من الشخصيات المصرية لصالحها كوسيلة لتحقيق غايتها في مصر، وتقلدت هاته الشخصيات مناصب عُليا في ظل الاحتلال البريطاني، واستطاعت من خلالها التأثير على سياسة مصر الداخلية، ولعل من أهم هاته الشخصيات الفاعلة والتي كان لها دوراً بارزاً في تلك الفترة بطرس غالي باشا، والذي يُعدُّ أول قبطي يحصل على لقب الباشوية حيث عُين وزيراً لخارجية مصر في عهد المعتمد البريطاني اللورد كرومر ثم رئيساً للوزراء في (1908–1910م)، وعُدَّت فترة توليه المنصب من أكثر الفترات تحولاً لما لها من تأثير على واقع الشعب المصري و كان له دوراً بارزاً في الساحة السياسية المصرية. وكذلك قراراته التي اعتبرها البعض تخدم المصالح البريطانية أكثر من كونها إضافة للواقع السياسي المصري، وهذا ما سنتطرق له في دراستنا هذه بعنوان بطرس غالي باشا وإسهاماته في السياسة المصرية (1846–1910م).

أسباب اختيار الموضوع:

دفعتنا لاختيار هذا الموضوع مجموعة من الأسباب منها الذاتية والموضوعية:

أولا: الذاتية

- الرغبة في الكشف عن شخصية أثارت جدلاً بين الأوساط السياسية والشعبية المصرية.
- الاهتمام بدراسة تاريخ مصر المعاصر.
- الرغبة في تسليط الضوء على أهم الشخصيات في تاريخ مصر.

ثانيا: الموضوعية

- دراسة شخصية بطرس غالي باشا والتعرف على مختلف أدوارها السياسية.

- محاولة تسليط الضوء على مرحلة هامة من تاريخ مصر السياسي.
- قلة الدراسات في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة حسب اطلاعنا التي تناولت هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

تنحصر أهداف الدراسة في جملة من النقاط:

- معرفة بعض القضايا الهامة للأحداث السياسية التي عرفتها مصر.
- الكشف على جانب مهم لشخصية بطرس غالي باشا.
- إبراز أهم الأدوار التي قام بها.

الإشكالية:

ولمعالجة هذه الدراسة قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور بطرس غالي باشا بصفته رئيسا للحكومة المصرية في ظل الاحتلال البريطاني؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي ظروف تكوين شخصية بطرس غالي باشا؟
- ما هو دوره في صنع السياسات المصرية خلال فترة تواجده في السلطة؟
- ما هي انعكاساتها على الواقع المصري؟

منهج الدراسة:

أما بخصوص المنهج التي المتبع في هذه الدراسة:

- تطلبت دراستنا للموضوع الاعتماد على المنهج التاريخي وذلك لتقرير أحداث ووقائع تاريخية وترتيبها حسب كل مرحلة من مراحل الدراسة. والمنهج التحليلي من خلال دراسة المادة العلمية وتحليلها تحليلا سليما للوقوف على نتائج حقيقية.

خطة الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على خطة مكونة من مقدمة وثلاثة فصول والخاتمة.

الفصل الأول والمُعنون بـ: بطرس غالي باشا ووصوله لرئاسة الوزراء وتطرقنا فيه إلى التعريف بشخصية بطرس غالي باشا وتضمن ما يلي: مولده ونشأته، صفاته، وتعليمه،

بالإضافة إلى أعمال بطرس غالي في ظل تقلده مناصب عدة وصولا إلى رئاسة وزراء مصر.

الفصل الثاني: والذي كان بعنوان دور بطرس غالي باشا في السياسة المصرية وتضمن البدايات الأولى لاتفاقية السودان عام 1899م، ومضمونها وكذلك المواقف المختلفة من الاتفاقية بالإضافة إلى مجريات حادثة دنشواي عام 1906م ونتائجها، وأخيرا اتفاقية تمديد امتياز قناة السويس 1909م والتي مرت بمحاولات عديدة ومساعي بطرس غالي باشا لتمديد الامتياز موقف المصريين منها.

- الفصل الثالث: فكان بعنوان اغتيال بطرس غالي باشا وانعكاسات الحادثة وتناولنا في هذا الفصل دوافع وتفاصيل حادثة الاغتيال وانعكاسات هذه الحادثة والتي شهدت انعقاد

مؤتمرين وهما المؤتمر القبطي عام1911م، والمؤتمر المصري الإسلامي من نفس السنة.

- **الدراسات السابقة:**

اعتمدنا في دراستنا على عدد من المصادر والمراجع والتي نذكر منها:

المصادر:

- كتاب أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثاني والذي يعتبر من أهم المصادر التي تطرقت لموضوع الدراسة بصوة مفصلة وذلك لأنه عاصر الحدث.
- كذلك كتاب عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية الذي في أفادنا في التعرف على حادثة دنشواي1906م، وكتاب مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية الذي استخلصنا منه معلومات عن اتفاقية التمديد لامتياز قناة السويس 1909م، وتفاصيل اغتيال بطرس غالي باشا.
- وكتاب الأقباط في الحياة السياسية المصرية لسميرة بحر، والذي استفدنا منه من خلال التطرق لانعكاسات اغتيال بطرس غالي باشا منها عقد المُؤتمَرين القبطي والمصري الإسلامي.

وهذا بالإضافة إلى بعض المراجع نذكر منها:

- عبد الفتاح عبد المنصور، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899-1924م، والذي تطرق فيه بشكل مفصل إلى اتفاقية السودان 1899م.

- خالد عزب، صفاء خليفة، تاريخ الاغتيالات السياسية في مصر1910-1981م، والذي تناول فيه جل تفاصيل حياة بطرس غالي باشا، والتعريف بشخصية إبراهيم ناصف الورداني.

الصعوبات:

اثناء دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا جملة من العراقيل منها:

- قلة المراجع المتاحة بخصوص هذا الموضوع.
- صعوبة الحصول على الوثائق خاصة المكتوبة باللغة الإنجليزية.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات إلا أنه تم إنجاز هذه الدراسة بفضل الله عز وجل.

وقد أنهينا الدراسة بخاتمة كانت بمثابة خلاصة عامة لأهم النتائج التي تم التوصل إليها في الأخير

الفصل الأول
بطرس غالي باشا
ووصوله لرئاسة الوزراء

المبحث الأول: التعريف بشخصية بطرس غالي باشا

المطلب الأول: مولده ونشأته

اختلف المؤرخون حول مولد ونشأة بطرس غالي باشا(أنظر إلى الملحق رقم01)، حيث يرى زكي فهمي أنه ولد في القاهرة سنة 1847م،[1] بينما هناك من يرى أنه ولد في القاهرة بتاريخ 12 ماي سنة1846م،[2] وذكر رمزي تادرس في كتابه الأقباط في القرن العشرين ولد بطرس غالي باشا في القاهرة بدرب الحمام يوم الأربعاء 15 أكتوبر سنة1845م،[3] وذكر خالد عزب أنه ولد في بلدة تدعى الميمون تابعة لمديرية بني سويف في 12ماي عام 1846م،[4] وكان والده نيروز غالي ناظرا للدائرة السنية[5] للأمير مصطفى فاضل شقيق الخديوي إسماعيل في الصعيد.[6]

تزوج بطرس غالي من السيدة صفا خليل أبي السعد، والتي يقال أنها ابنة خالته، وقد أنجب منها ثلاثة أولاد: نجيب، واصف، ويوسف وبنتاً اسمها جليلة وقد حرص بطرس باشا على أن يحصل أبناؤه على أعلى مستوى من التعليم ليؤهلهم بذلك لتولي المهام الكبرى والمناصب العليا؛هكذا كما فعل معه أبوه نيروز غالي، وبالفعل تولى كل من نجيب وواصف الوزارة.[7]

---

[1] زكي فهمي، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير ورجال مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013م، ص606.

[2] محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014م، ص78.

[3] رمزي تادرس، الأقباط في القرن العشرين، ج2، مطبعة جريدة مصر، القاهرة، 1911م، ص62.

[4] خالد عزب وآخرون، من وثائق العائلات القبطية قراءة في أوراق عائلة بطرس باشا غالي، (ع06)، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ،2012م، ص21.

[5] **الدائرة السنية:** هي الدائرة التي تدير الأراضي الزراعية والمباني والمنشآت والمزارع المملوكة للسلطان عبد الحميد الثاني في بعض ولايات الدولة العثمانية.. للمزيد ينظر: محمد حمزة حسين الدميلي، السياسة البريطانية تجاه الحركة الوطنية في مصر، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م، ص53.

[6] الحسيني الحسيني معدي، موسوعة أشهر الاغتيالات في العالم، ط3، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة ،2014م، ص114.

[7] خالد عزب وآخرون، المرجع السابق، ص ص56،55.

المطلب الثاني: صفاته الخَلقية والخُلقية

وصف العديد من المؤرخون بطرس غالي باشا ومن بينهم زكي فهمي على أنه صاحب هيبة ووقار، كبير الهمة عالي الحكمة، وواسع المدارك، كما أنه كان محباً للخير شديد العطف على البائسين والفقراء.[1] إلا أن القرارات التي كان لبطرس غالي دوراً فيها تُبين عكس ذلك، وبالأخص القرارات المتعلقة بحادثة دنشواي والتي راح ضحيتها أهالي قرية دنشواي من الفلاحين وهو ما أدى إلى غضب أهالي الريف ودفعهم الى التشكيك في وطنيتَهُ وولائه لبلاده.

وقد امتاز بطرس غالي باشا بالنشاط والذكاء والحيوية،[2] وكما اشتهر بدهائه،[3] كذلك كان كبير المطامح قوي الحفظ سريع الاسترجاع، وكان قوي البنية، ممتلئ الجسم،[4] وطويل القامة، ومفتول العضلات.[5]

المطلب الثالث: تعليمه

تلقى بطرس غالي باشا دراسته الأولى في مدرسة حارة السقايين، التي أنشأها الأنبا كيرلس الرابع[6] الملقب "بأبو الإصلاح"،[1] ثم في مدرسة الأقباط الكبرى فتلقى فيها بعض العلوم

---

[1] زكي فهمي، المرجع السابق، ص611.

[2] محمود نجيب أبو الليل، الأماني الوطنية والمشكلات المصرية في الصحف الفرنسية (منذ عقد الاتفاق الودي حتى إعلان الحرب العالمية الأولى)، مكتبة الجامعة الأمريكية، القاهرة، سبتمبر1953، ص123.

[3] الحسيني الحسيني المعدي، المرجع السابق، ص115.

[4] جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج1، ط2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م، ص413.

[5] محمد حسين هيكل، المرجع السابق، ص79.

[6] **كيرلس الرابع (1816-1861م):** وهو رائد الإصلاح القبطي في مصر ولد حوالي عام 1816م ببلدة الصوامعة الشرقية من محافظة جرجا في مصر العليا، وكان اسم والده توماس بن شوت بن داود مزارعا بسيطا، تعلم القراءة والكتابة في اللغتين العربية والقبطية ومبادئ الحساب، وعندما بلغ الثانية والعشرين من عمره انخرط في سلك الرهبنة كما اتصف بروح التسامح والتصادق مع الطوائف المسيحية ولكثرة إنجازاته عرف لدى الكتاب والمؤرخين بأبو الإصلاح.. للمزيد ينظر: إيريس حبيب المصري، قصة

العربية ومبادئ اللغات ونبغ بين أقرانه،[2] ومع ظهور علامات النجابة عليه ألحقه والده بالمدرسة التي أنشأها الأمير مصطفى فاضل، وهي مدرسة التحق بها العديد من أبناء الأمراء والكبراء، فتعلم فيها العديد من اللغات العربية الفرنسية والفارسية والتركية، مما أهله لإجادة الترجمة بين اللغات،[3] كان لدى بطرس غالي باشا رغبة قوية في العلم والتلذذ بالدرس، إذ كان يقضي ليله ساهراً لا يمل المطالعة، حتى شكى بعض زملائه ذلك إلى أبيه خوفا على صحته.[4]

ولشغف بطرس غالي باشا بالمطالعة والقراءة فقد جمع لذلك مكتبة كبيرة ومتنوعة "كتب في اللاهوت المسيحي، كتب علمية، كتب فقه إسلامي، كتب أدبية، كتب دراسات في علوم مختلفة مثل: التاريخ، القانون، الجغرافيا..." ومجموعة كبيرة من المجلات والدوريات بعضها قد توقف صدورها، وبعضها واصل صدورها حتى بدايات الألفية الجديدة.[5]

ومن المجلات "مجلة الجامعة، المفتاح، الإخاء، روضة المعارف، المباحث، المجلة القبطية، الأزهر، الأستاذ، المقتطف، رمسيس، اللطائف... ومن الصحف "الأهرام، اللواء، الجريدة، الأخبار، المقطم، الوطن، المحروسة، مصر، المؤيد، العلم..."."[6] وقد ساعده على إتقان اللغات التي تعلمها أنه كان قوي الذاكرة حتى بهر أساتذته بقدرته على الحفظ وبذكائه النادر،[7] يحفظ الصفحة والصفحات بعد تلاوتها، ويذكر أن معلم اللغة الفرنسية فرض على

الكنيسة القبطية من1517-1870م، ج4، ط5، مكتبة مار جلرجس باسبور تنج، الإسكندرية، 1992م، ص ص306،305. وأيضا: ماجد عزت إسرائيل، البابا كيرلس الرابع أبو الإصلاح، مشروع الكنوز القبطية، ص ص1،4.

[1] محمد حسين هيكل، المرجع السابق، ص78.

[2] زكي فهمي، المرجع السابق، ص606.

[3] خالد عزب وآخرون، المرجع السابق، ص22.

[4] زكي فهمي، المرجع السابق، ص ص607،606.

[5] خالد عزب وآخرون، المرجع السابق، 19.

[6] المرجع نفسه، ص19.

[7] زكي فهمي، المرجع السابق، ص607.

الصف الذي كان ملتحق به بطرس غالي حفظ ثماني صفحات من الأجرومية فتذمروا من طولها، وفي جملتهم بطرس غالي لكنه جرب حفظها فاستسهلها فحفظ ما بقي من الكتاب ولما جاء التلاميذ للتسميع في اليوم التالي اعتذر الجميع إلا هو فسمع الدرس وسائر ما بقي من الكتاب فأثنى الأستاذ على ذكائه واجتهاده، ومن أدلة رغبته في العلم أنه وهو يتعلم اللغتين الفارسية والتركية في المدرسة لم يكن يرتوي من شرح المعلم فاتخذ أستاذ فيها من أهل خان الخليلي كان يدفع له أجره مما يجمع من النقود التي كان أبوه يعطيه إياها، وقد أتقن بطرس غالي هاتين اللغتين.[1]

ومزال إلى أواخر أيامه يردد بعض الأبيات الفارسية التي حفظها في صباه، وخرج من المدرسة وهو يعرف لغات أربع، ثم تعلم اللغات الإنجليزية والإيطالية والقبطية، وحُكي أن سبب تعلمه اللغة القبطية أن بعض المستشرقين لقيه في بعض رحلاته إلى أوروبا وكلمه باللغة القبطية فأجابه جواباً ضعيفاً لأنه لم يكن يحسنها ووعده أن يكاتبه بها بعد عودته إلى مصر ببضعة شهور وفعل.[2]

المبحث الثاني: حياته العملية

المطلب الأول: أعماله في القضاء

عمل شريف باشا[3] على رفع تقرير لتأليف لجنة لوضع قوانين للموظفين الملكيين، وتحديد سلطتهم ونُظم علاقة الرؤساء بالمرؤوسين منهم، وشروط تعينهم، وترقيتهم، وتأديبهم، وفصلهم، ومراعاة العدل في معاملتهم وإقصاء الفوضى في الدواوين الحكومية، والتي صُدر

[1] خالد عزب وآخرون، المرجع السابق، ص22.

[2] خالد عزب وآخرون، المرجعالسابق، ص23.

[3] **شريف باشا**: ولد بمصر عام 1832م، ضابط وسياسي، شغل منصب رئيس شورى النواب عام 1875م، ثم عمل وزيرا للداخلية والخارجية، وعين رئيسا للوزراء عام1879م وتولى هذا المنصب عدة مرات آخرها عام 1884م..للمزيد ينظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية المسيرة، دار الشعب، د.س.ن، ص ص1661،1660.

مرسوم تأليفها في20 أكتوبر 1881م وقد ترأسها محمد زكي باشا رئيس المعارف والأوقاف،[1] وكان بطرس غالي باشا من بين أعضائها وحيث عمل في حركة علمنة القانون المصري الذي قام بها نوبار باشا[2] وقد ساهم بطرس في تحضير القوانين المختلطة بالاعتماد على القوانين الفرنسية فاشتغل مع قدري باشا[3] في ترجمة تلك القوانين، ثم شارك في اللجنة التي تأسست عام1884م برئاسة نوبار باشا وعضوية قناصل الدول في مصر لتعديل هذه القوانين وباجتماع هذه اللجنة تم الاتفاق على تشكيل لجنة تحت رئاسة بطرس غالي باشا للنظر في هذه المهمة.[4] وقد تمكن أثناء انشغاله بترجمة هذه القوانين وتعديلها من تحضير القوانين المدنية المصرية التي عمل بها في المحاكم الأهلية التي افتتحت في 27جانفي 1884م وهي أول المحاكم المدنية التي تقام إلى جانب القضاء الديني،[5] وقد بلغ اهتمامه بالنظام القضائي الجديد أنه ترأس الاحتفالات التي أقيمت في كل من الإسكندرية، وطنطا، وشبين الكوم، وبنها، والزقازيق بمناسبة افتتاح المحاكم الأهلية في تلك المُدن،[6] وعندما عاد

---

[1] عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرُابية والاحتلال الإنجليزي، ط4، دار المعارف، القاهرة ،1983م، ص ص150،151.

[2] **نوبار باشا:** أرمني الأصل، ولد في أزمير في4 جانفي 1825م، تلقى العلم في مدارس سويسرا ثم فرنسا، عين وزيرا للأشغال العمومية عام 1864م، وتولى وزارة الخارجية عام 1866، ومن ثم تولى رئاسة الوزراء في مصر عام 1879م. للمزيد ينظر: محمد حمزة حسين الدميلي، المرجع السابق، ص30.

[3] **قدري باشا:** ولد بمدينة ملوي حوالي سنة1821م، وهو سياسي مصري، عمل مترجما بوزارة المالية، وعين أستاذ لتعليم الأمير إبراهيم بن أحمد في عهد الخديوي إسماعيل، ثم عين ناظرا للحقانية في عهد الخديوي توفيق ثم وزيرا للمعارف فترة قصيرة، وبعدها وزيرا للحقانية مرة أخرى وصدرت في وزارته هذه لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وكان مكلفا بوضع القانون المدني.. للمزيد ينظر: محمد حسين هيكل، المرجع السابق، ص72.

[4] رمزي تادرس، المصدر السابق، ص68،69.

[5] سيد بن حسين العقاني، أعلام وأقزام في ميزان الإسلام، ج2، دار ماجد عيري للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2004م، ص357.

[6] خالد عزب وآخرون، المرجع السابق، ص25.

إلى القاهرة تم انتخابه رئيسا للجنة انتقاء نواب القضاة ومساعدي النيابة وكما كلف بتعيين قضاة المحاكم الشرعية سنة 1886م.[1]

المطلب الثاني: أعماله المالية والإدارية

كان بطرس غالي باشا أول من نظم المصالح الإدارية في مصر، ثم استلم زمامها أثناء الثورة العُرابية.[2] ثم ترأس في سنة 1884م بالنيابة عن نوبار باشا لجنة توسيع سلطة المديرين ووضع القانون الإداري الذي يشمل بيان الحقوق والواجبات المفروضة على كل موظف، وقس على ذلك سائر القوانين الإدارية الأخرى التي وضعها وأجاد بتدبيره حسب بعض المؤلفين ومنها قانون النفي الإداري الذي صدر في عهد وزارته، وكانت نتيجته نقصان عدد الجرائم،[3] وأما أعماله المالية ومع اشتداد الأزمة المالية في عهد الخديوي إسماعيل اختير بطرس غالي الذي كان يعمل آنذاك سكرتيراً عاماً لنظارة الحقانية مساعدا لرياض باشا[4] رئيس اللجنة التي شكلت لتوحيد الديون، مما منحه الفرصة للإلمام بشؤون الضرائب ووضع تقريرا على نظامها في مصر باللغتين العربية والفرنسية،[5] ويقال أن ريفرس

---

[1] ROLAND GÖMÖRI, Boutros Ghali Pacha — a controversial politician of British-era Egypt., UNIVERSITY SZEGED, p81.

[2] **الثورة العُرابية:** حركة وطنية قومية انبعثت في مصر في أواخر القرن قبل الماضي، حين ثار الوطنيون من مدنيين وعسكريين على تدخل الأجانب في شؤون مصر وعلى فساد الحكم الذي كانت تخضع له البلاد، وما آلت إليه من فساد أحوالها جميعا، وقادها الزعيم الوطني أحمد عرابي أحد ضباط الجيش المصري.. للمزيد ينظر: محمود الخفيف، فصل في تاريخ الثورة العرابية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م، ص7.

[3] رمزي تادرس، المصدر السابق، ص87.

[4] **مصطفى رياض باشا:** ولد عام1834م بالقاهرة من عائلة يهودية عرفت بعائلة الوزان، عين في1848م كاتبا في ديوان المالية، انخرط في السلك العسكري وظل يترقى حتى نال رتبت العميد، ثم عين مديرا لجيزة، تسلم منصب وزيرا للمالية في وزارة نوبار باشا الأولى، تولى رئاسة الوزارة ثلاث مرات، توفي سنة 1911م..للمزيد ينظر: عدنان عبد الهادي الخالدي، عاصم حاكم عباس الجبوري، الصراع القبطي – القبطي وتأثير التدخل الأجنبي فيه 1874-1893، كلية التربية، جامعة القادسية، العراق، د.س.ن، ص ص82 ،83.

[5] خالد عزب وآخرون، المرجع السابق، ص24.

ويلسونRivers Wilson مندوب إنجلترا في اللجنة رأى اقتدار بطرس غالي فقال له: " **أنك ستكون ناظراً للمالية يوما ما**".[1]

وفي عهد الخديوي محمد توفيق طلب من الحكومة وضع نظام مالي لتسوية الديون العامة، فاتفق الخديوي والدول التي لها معظم الديون وهي فرنسا، إنجلترا، وألمانيا، والنمسا، بالإضافة إلى إيطاليا على تأليف لجنة دولية سميت (لجنة التصفية) للقيام بهذه المهمة وبعد تعهده وإياها بتنفيذ كل ما تقرره الخطط أصدر مرسوما في 31 مارس سنة1880م بتأليفها من عضوين تعينهما الحكومة الفرنسية، وعضوين تعينهما الحكومة الإنجليزية وعضو واحد عن كل من ألمانيا والنمسا وإيطاليا بالإضافة إلى عضو واحد عن مصر، وفي أفريل سنة1880م أصدر الخديوي مرسوما بتعيين أعضاء اللجنة.[2] فكانوا ريفرس ويلسن رئيس اللجنة و برافيلي Baravelli والمسيو بليج ده بوغاز Bellaigue de Boghas وأوكلن كلفن Auckland Colvin بالإضافة إلى ديرول ليرون Liron D' Airoles ودي تريسكو De TreskiwودومريكرDumriker، وقد عينت الحكومة المصرية بطرس باشا غالي لينوب عنها في هذه اللجنة وكانت مداولاتها جارية بأغلبية الآراء،[3] ولما أتمت اللجنة عملها قدمت إلى الخديوي القانون الذي وضعته وهو المعروف بقانون التصفية الذي يعد أساس نظام مصر المالي حتى سنة 1904.[4]

[1] زكي فهمي، المرجع السابق، ص607.
[2] عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص ص59،60.
[3] شاوربيم ميخائيل، رقيب على أحداث مصر (حوليات مصر السياسية 1878-1882م)، دار المعارف القاهرة، د. س. ن، ص ص81،82.
[4] خالد عزب وآخرون، المرجع السابق، ص24.

ومن أهم أحكامه تحديد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ 4,88 مليون جنيه مصري فقط من الإيرادات بما في ذلك الجزية السنوية التي كانت تدفعها مصر إلى تركيا ومقدراها 681 ألف جنيها مصريا وما يبقى من الإيرادات أي ما يزيد على نصفها يخصص للدين العام.[1]

وقضى القانون كذلك بتخصيص أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة لضمان دين الدائرة السنية ومع وضعها تحت إدارة مصلحة دولية، وحدد لهذا الدين فائدة خمسة في المائة منها أربعة في المائة بضمان الحكومة وواحد في المائة فائدة تكميلية تدفع أيضا إذا سمحت بذلك إيرادات الأملاك، وكل ما يزيد من الإيرادات يخصص بعد دفع الفائدة خمسة في المائة لتكوين مال احتياطي غايته 350 ألف جنيه مصري، ثم لاستهلاك هذا الدين تقرر أيضا ضم دين الدائرة الخاصة الذي أُنشئ بموجب اتفاقية 13 جويلية سنة1877م إلى دين الدائرة السنية على أن تقوم وزارة المالية بدفع القسط السنوي اللازم لخدمته وقدره 340 ألف جنيه مع إبقاء إيرادات مديرية قنا مخصصة لقرض الدومين[2] بصفة ضمانة ثانية كما تقرر ذلك بموجب الاتفاق الإضافي المؤرخ في 14 أفريل سنة1880م.[3]

المطلب الثالث :خدمته في الحكومة

بعد تخرج بطرس غالي باشا من المدرسة، كان أول عمل له في التعليم في مدرسة حارة السقايين، ولكنه لم يلبث طويلا حتى التحق بمدرسة المترجمين التي أنشأها رفاعة الطهطاوي،[4] وقد لازمها سنتين وأتقن خلالهما كل ما كان يعرفه مما أهله للعمل في مجلس

---

[1] عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص61.

[2] **الدومين:** هو قرض من مصرف روتشيلد البريطاني عام1878م، مقابل الأراضي التي تنازل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية.. للمزيد ينظر: محمد حمزة حسين الدميلي، المرجع السابق، ص52.

[3] عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص62.

[4] **رافع رفاعة الطهطاوي:** ولد عام 1810م، رجل دولة وفكر تأثر بالحضارة الأوروبية وحاول النهوض بالأمة العربية، وكان من دعاة الخروج من العزلة والاختلاط بالأوروبيين.. للمزيد ينظر: صلاح زكي أحمد، أعلام النهضة العربية الإسلامية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، مصر، 2001م، ص26.

التجارة بالإسكندرية وظل يرتقي حتى صار رئيس كتاب المجلس، ولما تأسست المحاكم المختلطة جعلوها نظارة مستقلة، سموها نظارة الحقانية (العدل) برئاسة شريف باشا والذي تعرف على بطرس غالي وأعجب بمعرفته للغات فنقله من عمله وعينه رئيسا لكتاب نظارة الحقانية عام 1874م، وقد ظل بطرس وكيلا لنظارة الحقانية حتى عام 1893م، عندما رُقي إلى منصب ناظرا للمالية في زمن وزارة حسين فخري باشا[1] والتي لم تدم سوى ثلاثة أيام من 15إلى18 جانفي 1893م، وذلك لمعارضة بريطانيا عن تعينه نتيجة لموقفه من المشروع البريطاني لإصلاح النظام القضائي المصري عام 1890م، واستمر بطرس غالي في منصبه.[2]

وقد شهدت هذه الوزارة أزمة بين الخديوي عباس حلمي الثاني والسلطات الإنجليزية، بسبب إقالة نظارة مصطفى فهمي باشا[3] وتشكيل نظارة حسين فخري باشا، وقد وصل الأمر إلى تفكير القوات البريطانية في احتلال المرافق العامة والنظارات الداخلية، والمالية، والحقانية.[4]

---

[1] **حسين فخري باشا:** من مواليد عام 1863م بالقاهرة، عين معاونا للمحافظة ثم انتقل إلى نظارة الخارجية، ثم درس العلوم القانونية في باريس بعد ذهابه لتأدية مهمة حكومية عام1867م، وعاد إلى مصر سنة1874م، تولى منصب ناظر للحقانية في وزارة مصطفى رياض الأولى، ثم ناظرا للحقانية مرة أخرى في وزارة مصطفى فهمي الأولى، ثم رئيسا للنظارة وناظرا للداخلية في وزارته عام 1893م، وعاد إلى منصب وزير الأشغال والمعارف العمومية في نظارة نوبار باشا الثالثة.. للمزيد ينظر: زكي فهمي، المرجع السابق، ص ص227،232.

[2] لبيب يونان رزق، تاريخ الوزرات المصرية 1878-1953م، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1975م، ص136.

[3] **مصطفى فهمي باشا:** من أصل كردي وجزائري المولد، أتى إلى مصر صغيرا وكفله خاله زكي باشا، درس في الأكاديمية العسكرية والتحق بالجيش المصري حتى وصل لرتبة فريق، دخل الوزارة ناظرا للأشغال سنة1880م، ثم تولى منصب رئيسا لنظارة عام 1890م، ثم عين ناظرا للمالية في وزارة فخري باشا، ثم تولى رئاسة الوزراء في 11نوفمبر 1895م وفي سنة 1908م استقال من رئاسة الوزارة.. للمزيد ينظر: توفيق حبيب، أبو جلدة وآخرون، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م، ص ص 127،130.

[4] خالد عزب وآخرون، المرجع السابق، ص29.

وقد تقدم اللورد كرومر Cromer[1] (أنظر إلى الملحق رقم02) بإنذار شفوي بأنه في حالة عدم استجابة عباس للنصيحة فإن الموقف سيتخذ طابعا خطيرا ومعقدا، وقد دخل بطرس غالي وتجران باشا ممثلين عن الخديوي في مناقشات مع اللود كرومر تم في نهايتها التوصل لحل للأزمة وهي:

- ألا يعود مصطفى فهمي باشا إلى رئاسة النظارة استجابة لمطالب الخديوي.

- أن يستقيل حسين فخري باشا من رئاسة النظارة استجابة لمطالب اللورد كرومر.

- تعيين مصطفى رياض باشا رئيسا للنظارة.

وبتشكيل وزارة مصطفى رياض باشا وزارته الثالثة اختير بطرس للمرة الثانية ناظرا للمالية.[2]

وظل يشغل المنصب إلى غاية سنة1895، ثم أُنتخب ناظرا للخارجية في وزارة فهمي باشا، وباستقالة هذا الأخير،[3] تم اقتراح بطرس باشا من قبل الدون جورستEldon Gorst[4] لتعينه رئيسا للوزراء،[5] وفي 12 نوفمبر1908م ألف بطرس غالي باشا وزارته الجديدة، وكان أول مصري قبطي يتولى رئاسة الوزراء في مصر.[6]

---

[1] **اللورد كرومر:** ولد 26 فيفري سنة 1841م، بدأ حياته ضابطا سنة1858م، ومن ثم أمين خاص لحاكم الهند البريطاني سنة1872م عين بعد الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882م مندوبا ساميا لبريطانيا ومعتمدا لها.. للمزيد ينظر: مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير 1896-1914م، دار الشروق، القاهرة ،1993م، ص209.

[2] خالد عزب، المرجع السابق، ص29.

[3] جرجي زيدان، المرجع السابق، ص421.

[4] **إلدون جورست**(1861-1911م) ولد في 25 جوان 1861م في أوكلاند بنيوزيلندا، وصل إلى مصر في بداية حياته السياسية حيث تم تعيينه وكيلا لنظارة المالية. ثم بعد ذلك عين مستشارا في نظارة الداخلية وأخيرا وكذلك عين ممثلاً لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في مصر.. للمزيد ينظر: مذكرات عباس حلمي الثاني، المصدر السابق، ص219.

[5] Lord lloyd ,Egypt since cromer ,vol1 macmillan and co,limitedst martins street ,london ,1993 ,p73.

[6] سميرة بحر، الأقباط في الحياة السياسة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979م، ص52.

وتشكلت النظارة على الشكل التالي:

بطرس غالي رئيسا للوزراء، سعد زغلول ناظرا للمعارف، إسماعيل سرى ناظرا للأشغال والحربية، محمد سعيد ناظرا للداخلية، حسين رشدي ناظرا للحقانية، أحمد حشمت باشا ناظرا للمالية.[1]

[1] فؤاد كرم، النظارات والوزارات المصرية، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1994، ص166.

الفصل الثاني
دور بطرس غالي باشا
في السياسة المصرية

المبحث الأول: بطرس غالي باشا واتفاقية السودان 1899م

المطلب الأول: التمهيد لاتفاقية السودان

لقد بدأ التفكير في ضرورة النظر في نوع الحكم الذي يجب إقامته في السودان، وبمعنى آخر في نوع الوضع السياسي الذي يكون لهذه البلاد وذلك منذ أن قررت الحكومة البريطانية استرجاع السودان عن طريق إرسال حملة دنقلة في مارس سنة1896م، وقد ساء خديوي مصر والسلطان العثماني من عدم استئذانه قبل الدخول في الحرب وهو صاحب السيادة الشرعية على مصر، وقد خفف الإنجليز من هذا الاستياء وأوضحوا أن الغرض من الحملة استرجاع بعض الأقاليم في السودان أو السودان بأسره، وكان يقابل هذا الاعتقاد فكرة واضحة لدى كرومر ممثل بريطانيا وقنصلها العام في مصر تستهدف إقامة نوع من الحكم في السودان بهدف فرض سيطرتها.[1]

وقد كان التفكير في الوضع المستقبلي للسودان في جوان 1898م، وهو تاريخ بدء المشاورات في لندن بهذا الشأن، وكانت أول إشارة وردت من الحكومة البريطانية[2]

أنها أصدرت تعليماتها للورد كيتشنر Kitchener[3] عند استيلائه على الخرطوم بأن يرفع العلمين المصري والبريطاني متجاورين على دار الحاكم العام، إيذانا بأن وضع السودان

---

[1] محمد فؤاد شكري، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2014م، ص546.

[2] لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة 1919م، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983م، ص378.

[3] **اللورد كيتشنر:** عاش ما بين(1850-1916م) ضابط وسياسي بريطاني ولد في إيرلندا، تلقى علومه في الكلية الحربية الملكية في وولتش وألحق ببعثة سلاح المهندسين الملكي 1871م، وتولى الحملات إلى مصر والسودان ثم جنوب إفريقيا 1899م، وفي سنة 1911م تولى مهمة القنصل البريطاني في القاهرة، ثم وزير الحرب في بريطانيا 1914م، وتوفي في سنة 1916م..للمزيد ينظر: يحي مراد، معجم أسماء المستشرقين، كتب عربية للنشر والتوزيع، د.ب.ن، د.س.ن، ص871.

السياسي سوف يكون مختلفا عن وضع مصر. ومع ذلك فإن كتشنر، حين واجه الكابتن مارشانMarchand في حادثة فاشودة[1] المشهورة رفع العلم المصري وحده ليحرج مارشان[2] بأنه يدوس على أملاك السلطان العثماني. ومع ذلك فقد مضت بريطانيا في تكريس سياسة الحكم الثنائي.[3]

1/رفع العلمين المصري والبريطاني على السودان:

جاءت أول عملية لرفع العلمين متجاورين في خطاب بعث به اللورد سلسبوري Salisbury إلى كرومر في جوان1898م وكيتشنر ما يزال في طريقه إلى أم درمان ويحذره فيه من أن يعترف الإنجليز في الجهات التي يصل إليها الزحف جنوبا بالحقوق المصرية وحدها، وفي نفس الرسالة سأل سلسبوري كرومر عما إذا كان من الحكمة عند الاستيلاء على الخرطوم رفع العلمين المصري والبريطاني جنبا إلى جنب فوقها، وفي ختام الرسالة دعا سلسبوري كرومر أن يفكر جديا في مسألة رفع العلمين.[4]

وأبدى كرومر تشككه أول الأمر في صلاحية الفكرة، وبعد حوالي أسبوع كتب لسلسبوري في 11 جوان 1898م أنه يمعن التفكير في مسألة رفع العلمين وأنه كلما زاد تفكيره في المسألة

[1] **حادثة فاشودة:** حدثت عندما قررت فرنسا حسب ما لديها من معلومات حول هيدرولوجية النيل احتلال فاشودة الذي يسيطر على نقطة استراتيجية في مجرى النيل هدفت فرنسا من إرسال بعثة مارشان في عام1898م، من أجل الضغط على بريطانيا حتى توافق على عقد مؤتمر دولي لبحث المسألة المصرية.. للمزيد ينظر: عمر سالم عمر بابكور، حملة مارشان وأزمة فاشودة(1315ه-1898م)، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، ع18، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1998م، ص 339.

[2] **جان باتيست مارشان** (1863-1934م) مكتشف وضابط فرنسي ولد يوم 22 نوفمبر 1863م، التحق بالجيش الفرنسي عام1883م ورُقي إلى ملازم عام1887م، بدأ رحلة استكشافية إفريقية عام 1888م وصل بها إلى فاشودة.. للمزيد ينظر: المرجع نفسه، ص 315.

[3] لويس عوض، المرجع السابق، ص378.

[4] عبد الفتاح عبد المنصور، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899-1924م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993م، ص ص58،59.

كلما زاد اقتناعا بها وفي 15جوان1898م كتب كرومر مذكرة لسلسبوري أنه يحبذ فكرة رفع العلمين، وقد اشتملت المذكرة على بعض المبادئ التي مهدت لوضع الاتفاق الثنائي فيما بعد. [1]

وكانت عملية رفع العلمين تحقق لبريطانيا هدفين أساسين أولهما أنها تبرز للعيان ما استقر عليه رأيها من حيث مشاركتها المشروعة في إدارة السودان وثانيهما القضاء نهائيا

على ما كان شائعا حتى ذلك الوقت بين المصريين على وجه الخصوص من أن غاية استرجاع السودان هي أن تستعيد مصر وحدها السلطة فيه.[2]

2/المصاعب التي واجهت عملية رفع العلمين:

بعد استعادة السودان كانت إنجلترا حريصة على أن تعد نفوذها إليه وأن تضمه لإمبراطوريتها الإفريقية، لكن إنجلترا لم تستطع أن تنفرد بالسيطرة رسميا على السودان لأسباب ومشاكل من جانب خديوي مصر والسلطان العثماني،[3] الذي لم يترك فرصة إلا وحاول انتهازها لإظهار تمسكه بما له من حقوق في السيادة الشرعية على السودان وكان مدفوعا إلى ذلك بعاملين أولهما تحريض الفرنسيين إياه وكذلك المصريين وأيضا ما كان يعتمل في نفسه نتيجة استبعاده كلية وإهماله في كل إجراء يتخذ بشأن السودان حتى وصل الحال إلى حد عدم الرد على ما كان يقدمه من احتجاج،[4] ثم فرنسا وإثيوبيا التي اختلفت دوافعهم عن غيرهم فكانت اعتراضات فرنسا من جهة، ومنليكMenelik إمبراطور إثيوبيا الذي زينت له فرنسا مشروع

[1] محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص548.
[2] المرجع نفسه، ص548.
[3] شوقي الجمل، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة، القاهرة، 1997م، ص342
[4] عبد الفتاح عبد المنصور، المرجع السابق، ص61.

مد حدوده الغربية إلى مجرى النيل من جهة أخرى،[1] نابغة من الدفاع عن المصالح والصراع في مجال المنافسة الاستعمارية، وأخيرا لا يخفى دور فرنسا في تحريض الأطراف الثلاثة الأخرى على الاعتراض، فلم تكُف عن محاولاتها لإحراج الاحتلال البريطاني في وادي النيل أو إخراجه منه كلية إن أمكن ولم يثني فرنسا عن ذلك ما وصلها من تبليغات من الحكومة البريطانية بأنها لا تعترف بأن لأية دولة أوروبية غير بريطانيا حقا في امتلاك أي جزء من أجزاء وادي النيل.[2]

3/ رفع العلم البريطاني وموقف بطرس غالي من تبليغ 4 سبتمبر 1898م:

سارعت بريطانيا باتخاذ الإجراءات العملية لوضع ما اعتزمت القيام به موضع التنفيذ، وفي 2 أوت 1898م بعث سلسبوري بتعليماته إلى كرومر في موضوع السودان في الرسالة التالية: " **نظرا لما أسدته حكومة جلالة الملكة إلى حكومة الخديوي من معاونة جدية عسكريا وماليا، قررت حكومة جلالة الملكة أن يُرفع العلمان البريطاني والمصري جنباً إلى جنب في الخرطوم**". وأبلغ رنل رود Rennel Rod القائم بأعمال كرومر أثناء غيابه أنذاك في سبتمبر 1898م نص الرسالة السالفة إلى بطرس غالي باشا ناظر الخارجية المصرية، وكان هذا أول تبليغ رسمي للحكومة المصرية بما اعتزمت بريطانيا القيام به في السودان.[3]

وفي 4جانفي 1899م ألقى اللورد كرومر خطابا على زعماء السودان في فناء الدار التي كان يقطن فيها أمراء السودان قائلا: "**ترون أمام أعينكم الآن العلمين يرفرفان من أعلى هذا**

[1] زاهر رياض، تاريخ إثيوبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966م، ص125.
[2] عبد الفتاح عبد المنصور، المرجع السابق، ص 60.
[3] المرجع نفسه، ص ص64،63.

المنزل وفي ذلك دلالة واضحة على أنكم ستكونون تحت حكم جلالة ملكة إنجلترا وخديوي مصر في المستقبل".[1]

كان كل شيء قد أعد قبل إلقاء هذا الخطاب، حيث وجه اللورد كرومر السير مالكولم مكيلريث Sir Malcolm Mc Ilwraithالمستشار القضائي للحكومة المصرية أن يعد مشروع اتفاقية 1899م الشهيرة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية وغدا السودان رسميا السودان المصري الإنجليزي".[2]

المطلب الثاني: مضمون اتفاقية السودان

عمل كرومر على نص اتفاقية 19 جانفي1899م بين الحكومة البريطانية وبين مصر، وقد أمضاها كرومر ممثلاً عن بريطانيا، وأمضاها بطرس غالي باشا ممثلا عن الحكومة المصرية،[3] والتي سميت باتفاقية الحكم الثنائي(أنظر إلى الملحق رقم03) والتي بموجبها تشترك مصر وبريطانيا في حكم السودان.[4]

وقد شمل هذا الاتفاق مقدمة واثني عشر مادة، في المقدمة أشار لحقوق السيادة التي كانت لمصر وما أصبح للحكومة البريطانية –حكومة جلالة الملكة– من حقوق المترتبة على

[1] مكي شبيكة، السودان عبر القرون، دار الجيل، بيروت، 1991م، ص462.
[2] لويس عوض، المرجع السابق، ص378.
[3] محمود نجيب أبو الليل، الاحتلال البريطاني في الصحف الفرنسية من سنة1882 حتى سنة 1904م، مطبعة التحرير، القاهرة، 1953م، ص209.
[4] حسان ريكان، التنافس المصري البريطاني على السودان 1936-1952م، مجلة مداد الآداب، ع5، 2013م، ص569.

اشتراكها في عملية الفتح مما يترتب عليه اشتراك الحكومتين في وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم التي أعيد فتحها، وما تستلزمه حالتها من الاحتياجات المتنوعة.[1]

وبعد المقدمة جاءت المادة الأولى من الاتفاق التي رسمت الحدود السياسية للسودان فنصت على أنها تشمل كل الأراضي جنوب خط عرض اثنان وعشرون درجة شمالا والتي كانت تحكمها مصر سابقا وتمت استعادتها بواسطة الجيش المصري، والتي لم تقع في يد الدولة المهدية.[2]

فأصبح السودان بذلك التحديد يشمل حلفا، وسواكن اللتين لم تحتلهما الجيوش المهدية، كما استبعد أجزاء من مديرية خط الاستواء على أن تكون مجالاً للتوسع البريطاني شمالا من أوغندا.[3]

ونصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن يُرفع العلمين البريطاني والمصري في جميع أنحاء السودان ماعدا سواكن، وهذا كعلامة للاشتراك في الحكم وإن إنفراد رفع العلم المصري في سواكن يرجع لما يثيره العلم البريطاني من عاصفة احتجاج كبيرة.[4]

وجاءت المادتين الثالثة والرابعة خاصتين بطريقة الحكم في السودان من حيث الكيفية التي تمارس بها شؤون الحكم كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية في السودان،[5] وتقتضي

[1] شوقي الجمل، تاريخ السودان وادي النيل (حضارته وعلاقاته بمصر في أقدم العصور إلى الوقت الحاضر)، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2008م، ص371.
[2] محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث 1820-1955م، ط3، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم، 2018م، ص319.
[3] محمد سعيد القدال، المرجع السابق، ص319.
[4] محمد فؤاد شكري، مصر والسيادة على السودان –الواقع التاريخي للمسألة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1946م، ص124.
[5] شوقي الجمل، تاريخ السودان وادي النيل، المرجع السابق، ص564.

المادتين تفويض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية للحاكم العام الذي يتم تعينه بأمر من الخديوي بعد أن ترشحه الحكومة الإنجليزية ويعزل بطلب منها وموافقة الخديوي.[1]

أما المادة الخامسة فقد كانت تكملة للمادة الرابعة بعدم الأخذ بالقوانين المصرية تدريجيا في السودان، أو على الأقل عدم الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح المصرية في السودان، وفي نفس الوقت عدم الالتزام باستخدام القوانين البريطانية من أجل أن تجد لها مجالا للتطبيق في السودان.[2]

أما المادة السادسة تعلقت بمنح الامتيازات الخاصة لرعايا الدول الأجنبية في السودان، حيث وضعتهم على قدم المساواة في مسائل التجارة، أي منح حرية التجارة مع السودان وأن جميع الأجانب متساوون من حيث السكن وامتلاك الأراضي.[3]

المادة السابعة نصت على عدم دفع الرسوم الجمركية على البضائع الواردة لسودان من الأراضي المصرية.[4] ونصت المادة الثامنة من الاتفاقية على اعتبار مدينة سواكن مدينة مصرية تعامل كما تعامل الأراضي المصرية من حيث سريان الامتيازات الأجنبية،[5] أما المادة التاسعة فقد جاءت تكملة للمادة الثامنة من عدم سريان الامتيازات الأجنبية في أنحاء السودان،[6] أما المادة العاشرة فقد نصت على أنه لا يُسمح بالتمثيل القنصلي في السودان إلا

[1] ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، ط3، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.س.ن، ص233.
[2] رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان في العلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، د.س.ن، ص ص342،341.
[3] Evelyn Baring, 1st Earl of Cromer ,Modern Egypt ,editon02 , MACMILLAN AND CO., LIMITED ST. MARTIN'S STREET , London ,1908 ,p119.
[4] شوقي الجمل، تاريخ السودان وادي النيل، المرجع السابق، ص734.
[5] رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص343.
[6] المرجع نفسه، ص343.

بموافقة الحكومة البريطانية، ونصت المادة الحادية عشر على إبطال تجارة الرقيق،[1] والمادة الثانية عشر من نص الاتفاقية عملت على لفت النظر إلى مفعول معاهدة بروكسل[2] المبرمة في2 جويلية 1890م فيما يتعلق بشروط التجارة في الأسلحة والمشروبات الكحولية وبيعها وتشغيلها.[3]

المطلب الثالث: المواقف المختلفة من الاتفاقية

بالرغم من عقد مصر للاتفاقية إلى جانب بريطانيا، إلا أن وجود مصر كان شكليا لا غير، بينما مارست الإدارة البريطانية هيمنتها على الحكم في مصر والسودان بموجب الاتفاقية،[4] وما يدل على ذلك صدور مرسوم بتعيين كتشنر حاكما عاما على السودان في نفس تاريخ توقيع الاتفاقية، وصدر مرسوم آخر بتعيين مديرين إنجليز لمديريات السودان، فظهر انفراد الإنجليز بالوظائف الإدارية العليا في السودان، مقارنة بالمناصب الضئيلة التي شغلها المصريون، فكانت هذه أهم نقطة أثرت في نفوس المصريين، وهكذا يتضح أن الحكومة البريطانية أرادت الاستحواذ على السلطة في السودان وإبعاد مصر.[5]

عند توقيع اتفاقية 1899م بين اللورد كرومر وبطرس غالي باشا نظر رجال القانون المصريون لهذا الاتفاق وقالوا إنه يعد باطلاً لعدة أسباب أهمها:

---

[1] محمد مهدي كركوكي، رحلة مصر والسودان، مطبعة الهلال، مصر، 1332هـ-1914م، ص336.

[2] **معاهدة بروكسل:** وهي معاهدة تعهد لإلغاء تجارة الرقيق ومحاربة القرصنة وتهريب السلاح وتوريد الأسلحة وتجارة المشروبات الروحية، والموقعة في بروكسل في 2جويلية 1890م وقعتها بريطانيا بهدف تنامي المصالح البريطانية وإعطاء مبررا لتواجدها في المنطقة العربية للمزيد ينظر: أحمد شريف صالح محمد سيد، الموقف البريطاني من تجارة الرقيق في الخليج العربي (1820-1890)، جامعة ابن رشد، هولندا، د.س.ن، ص13.

[3] محمود شاكر، التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر وادي النيل، مصر والسودان 1964-1989م، ج13، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1421هـ-2000م، ص290.

[4] حسان ريكان، المرجع السابق، ص569.

[5] عبد الفتاح عبد المنصور، المرجع السابق، ص111.

- لأن الحكومة المصرية أُكْرهت على إخلاء السودان، ولأن الخديوي بمقتضى الفرمانات العثمانية لا يملك حق النزول عن أرض مصرية وتابعة لمصر.[1]

- إن الفرمانات العثمانية تحرم على الخديوي إبرام اتفاقيات سياسية، وقد اعترفت إنجلترا بهذه الفرمانات.

- عدم مشاركة السلطان العثماني في عقد الاتفاق، رغم أن السودان تابعة لسيادة العثمانية.[2]

وقد عارضت الحركة الوطنية المصرية اتفاقية الحكم الثنائي، باعتبارها انتقاصا للسيادة المصرية على السودان، فقد نظم الحزب الوطني حملة قومية ضد الاتفاقية ووصفها بعدم الشرعية لمنافاتها للدستور المصري الذي يشير إلى أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر.[3]

وقوبل هذا الاتفاق بعاصفة استنكار شديدة، وسخطت الصحف العربية على ما اعتبرته سلبا لحقوق مصر الإدارية في السودان، وقالت إنه مقدمة لاستيلاء الإنجليز على السودان ذاته.

أما الصحف الفرنسية في مصر فقد حملت حملة عنيفة على الاتفاق خصوصا صحيفة لوفاردو لكسندرى Le Phare d'Aexandrie، وصحيفة لونيل Le Nil، لاريفورم La Réforme، لوكورييه دوريان Le courrier d'orient لجورنال إجيبسيان Le journal

[1] عبد الله حسين، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية، ج2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م، ص65.

[2] المرجع نفسه، ص65.

[3] دلال النواري سلامة عبد الكريم، تاريخ العلاقات السياسية المصرية السودانية وأثرها في علاقة البلدين إبان حكم جمال عبد الناصر (1952_1970)، رسالة دكتوراه، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور، 2016م، ص69.

Egyptien.[1] وقد كتبت جريدة لجورنال إجيبسيان عقب توقيع الاتفاقية عدة مقالات هاجمت فيها الاتفاقية، وقد جاء في إحدى هذه المقالات بتاريخ 24 فيفري سنة 1899م:

" **إن أفظع اغتصاب في هذا الجيل قد وقع، هو عقد اتفاق بين الغاصب القاهر والمغصوب العاجز، وفي عام 1784م حينما شرع الإنجليز في وضع أيديهم على مصر كان يوجد وطني صادق ووزير أمين رفض التوقيع على عقد قصد به سلخ السودان عن مصر سلخا قانونيا، وفي عام 1899م وقع وزير خارجية مصر بطرس غالي باشا عقد اتفاق مشؤوم لا يراد به التخلي المؤقت عن السودان وإنما التنازل عنه لإنجلترا**". مما أدى إلى تعطيلها بسبب هذه المقالات شديدة اللهجة في 25جانفي 1899م .[2]

وقد انتقد رجال القانون الفرنسيون بالذات الاتفاقية على أساس:

- لم يكن للخديوي الحق في عقد مثل هذه الاتفاقيات مع الدول الأجنبية.[3]
- استندت إنجلترا كمبرر لاشتراكها في حكم السودان وإدارته إلى ما أسمته حق الفتح، وهذا يخالف الواقع وكذلك وضعت الاتفاقية في يد الحاكم العام سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية.
- خالفت الاتفاقية المبادئ الدولية بإلغائها للامتيازات الأجنبية أو سلطة المحاكم المختلطة في السودان وهي حقوق لم تكن بريطانيا تمتلك المساس بها.[4]

[1] محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص591.
[2] شوقي الجمل، المرجع السابق، ص ص736،737.
[3] شوقي الجمل، عبد الله هبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص345.
[4] رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص ص345،346.

- كما أن إنجلترا فرضت اتفاقية الحكم الثنائي على الحكومة الخديوية التي تدين بالتبعية للدولة العثمانية، قد خرقت بريطانيا النُظر القانونية لعدة معاهدات دولية شاركت فيها وتلزم بالمحافظة على الإمبراطورية العثمانية ومن هذه المعاهدات (معاهدة لندن في 15جويلية 1840م، ومعاهدة باريس في 30مارس 1856م، بالإضافة إلى معاهدة برلين في 13 جوان سنة 1878م) وكلها تمنع سيطرة إنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية على

أي جزء من ممتلكات الدولة العثمانية، وسيطرة إنجلترا على السودان بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائي مناقض لهذه المعاهدات الدولية.[1]

- وكان المصريون قد عبروا عن غضبهم على الوزارة وعلى وزير الخارجية بطرس غالي لتوقيعه على الاتفاقية، وتزعم حركة التعبير عن غضب الرأي العام المصري الزعيم مصطفى كامل.[2] وقد نشر في جريدة اللواء مقالاً في 20فيفري عام 1900م بمناسبة مرور عام على هذه الاتفاقية قال: "**وإن أكبر أيام الشقاء في تاريخ مصر وأسوء تذكار يهيج في نفوس المصريين الأحرار الآلام والأشجان هو يوم 19جانفي يوم تذكار اتفاقية السودان، ذلك اليوم المشؤوم الذي أعلنت فيه الحكومة الخديوية للأمة المصرية وللعالم كله أن السودان صار مستعمرة إنجليزية..**"[3]

. موقف حاكم السودان الأمير عمر طوسون:

[1] المرجع نفسه، ص ص346،345.

[2] **مصطفى كامل (1874-1908م):** زعيم سياسي من أقطاب الحركة الوطنية في مصر يلقبه المؤرخون بباعث الحركة الوطنية. ويبدو اتجاهه الإسلامي وحبه لتقوية الروابط بين الشعوب الإسلامية من إصداره جريدة أسبوعية باسم العالم الإسلامي في 1905م.للمزيد ينظر: محمد حامد محمد، موسوعة 187شخصية مصرية، د.د.ن، د.ب.ن، د.س.ن، ص252.

[3] مكي شبيكة، المرجع السابق، ص472.

كان للأمير عمر طوسون آراء في اتفاق 1899م، قال بأن الاتفاقية باطلة بالبراهين التالية:

أولا لأنها مبنية على الفتح وهذا أساس غير صحيح، لأن الفتح لم يحصل إلا باسم مصر فقط. والدليل على ذلك أن مارشان عندما احتل فاشودة توجه إليها كتشنر واحتل نقطة أمام النقطة المحتلة من الفرنسيين، ولم يرفع إلا العلم المصري فقط أمام العلم الفرنسي. وثانيا لأنها تشبه العقد الذي يعقد بين الوصي ومحجوره ويجر منفعة لهذا الوصي. [1]

المبحث الثاني: بطرس غالي وحادثة دنشواي1906م

المطلب الأول: مجريات حادثة دنشواي

تعود مجريات حادثة دنشواي إلى يوم الإثنين11 جوان 1906م، حيث غادرت كتيبة متكونة من نحو مائة وخمسون جنديا بريطانياً، خرجت مع ضباطها بجهة طريق البر إلى الإسكندرية وبعد مسيرة يومين وصلت يوم الأربعاء في13 جوان 1906م إلى منوف.[2]

وبوصول الكتيبة إلى القرية أخبر بعض رجالها مأمور المركز برغبتهم في الصيد ببلدة دنشواي المشهورة بكثرة حمامها وقد توجه خمسة من الضباط للصيد.[3]

وفور وصولهم إلى القرية انقسم الفريق إلى قسمين، وقد اختار الفريق الأول أن يصطاد الحمام من بين أغصان الأشجار على جانبي الطريق الزراعي، بينما ابتعد الفريق الثاني

[1] عبد الله حسين، المرجع السابق، ص69.

[2] عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية 1874-1908م، مطبعة الشرق، القاهرة، 1939، ص200.

[3] أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، ج2، مطبعة مصر، مصر، 1936م، ص99.

قليلا عن الفريق الأول حتى وصلا أجران القمح المجاورة للطريق الزراعي،[1] وقد توقف الضابطين على مشارف أول جرن صادفهما وأراد إحداهما أن يصطاد حمامة فأخطأ التصويب وأصاب امرأة واشتعلت النار في ذلك الجرن.[2]

وكان زوج المرأة حاضرا فهجم على الضابط واجتمع حولهما أهل القرية وجاء بقية الضباط لإنقاذ زميلهم، وأثناء ذلك حضر الخفراء وشيخهم لإنقاذ الضباط فظنوا أنهم يريدون بهم شرا فأطلقوا النار عليهم فأصيب شيخ الخفراء وعدد من الأهالي.[3]

وعندئذ اندفع الناس نحو الضباط بالطوب والعصي الغليظ وضربوهم فأصيب ضابطين إحداهما تم كسر ذراعه اليسرى وأصيب الأخر بكسر في الأنف، وقد قَبض الخفراء على الضابطين وثالث معهما وتم تجريدهم من أسلحتهم وحبسوهم حتى جاء ملاحظ الشرطة وأوصلهم إلى معسكرهم، أما الكابتن بول captain Bull والطبيب البيطري فتركا ميدان الواقعة وقد كان الأول قد أصيب إصابة شديدة ثم أخذا يعدوان حتى قطعا نحو ثمانية كليو مترات ثم سقط الكابتن صريعا إثر تعرضه لضربة شمس، وأكمل الطبيب وجهته حتى وصل إلى المعسكر وأخبر العساكر فحضروا على الفور وقبضوا على كل من كان حول القتيل من الأهالي وقد فر أحد من الأهالي من أمامهم فتبعوه وقتلوه.[4]

---

[1] Kimberly Luke, order or Justice: the Denshawai Incidenet and british imperialism, blackwell publishing ldt, florida, 2007, p278.

[2] حنا فهمي ويصا، أسيوط حدوتة عائلة مصرية، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، د.س.ن، ص171.

[3] صلاح عيسى، حكايات من دفتر الوطن، مكتبة الأسرة، مصر، 1998م، ص ص315،318.

[4] حافظ إبراهيم، القسم التاريخي –حادثة دنشواي، مجلة المجلات العربية، ع.خ، السنة الثامنة،01 فيفري 1908م، ص ص223،224.

المطلب الثاني: المحاكمة وتنفيذ حكم الإعدام

وصل نبأ هذه الحادثة يوم وقوعها إلى مركز القيادة في المنوفية والقاهرة، وما إن علم رجال الاحتلال وعرفوا أن أحد الضباط قد مات عقب الحادث وأصيب ضباط آخرون فأقسموا على الانتقام من أهل القرية التي وقعت فيها الحادثة انتقاماً ذريعاً شنيعا.[1]

وسارع كبار رجال وزارة الداخلية وعلى رأسهم المستشار الإنجليزي ميتشل للتحقيق معهم وعقدت المحكمة المخصصة في 24 جوان في شبين الكوم،[2] وقدم للمحاكمة اثنان وخمسون متهماً، وانعقدت المحكمة وسط جو من الخوف والرهبة وقبل أن تصدر المحكمة حكمها أرسلت المشانق إلى دنشواي مما يدل على سبق الإصرار على الغدر والانتقام.[3]

عقدت الجلسة التي نظرت فيها هذه القضية في صيوان كبير يسع نحو ثلاثة آلاف شخص، ودعي إلى شهود المحاكمة الأعيان من مديرية المنوفية والمديريات التي حولها، وانتخب سكرتير الجلسة عثمان باشا مرتضى، وقاضيا إنجليزيا وهو بوند bond وكيل محكمة الاستئناف ونائب المستشار القضائي بوزارة الحقانية، وضابط من الجيش الإنجليزي حضر نيابة عن السلطة العسكرية ونيابة عن الجيش وكان يرأس بطرس غالي باشا تلك المحكمة، وهي من الأمور التي أخذّت عليه وكانت سبب في مهاجمته واتهامه بميله للإنجليز.[4]

---

[1] عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص202.

[2] الأميرة جويدان، مذكرات الأميرة جويدان زوجة الخديوي عباس الثاني، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 2004م، ص16.

[3] شحاته عيسى إبراهيم، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2015م، ص96.

[4] المرجع نفسه، ص96.

وعُين إبراهيم الهلباوي للمرافعة مع الحكومة ضد المتهمين من أهالي دنشواي بالتعدي على الإنجليز وقتل أحد الضباط[1] وهو ما ذكره في مذكراته حيث قال " **أن الحكومة اختارتني لأنني أكبر المحامين الموجودين سناً و أقدميةً، لذلك لم أجد مبرراً يسمح لي برفض القيام بهذه المهمة، وقد طلبت تحديد أتعابي فقدرت كما طلبت بثلاث مائة جنيه وقد اشترطت أن تكون مهمتي قاصرة على الدفاع أمام المحكمة دون أن أشترك في أعمال التحقيق**".[2] وقامت المحكمة بالاستماع إلى المتهمين والشهود على مدى ثلاثة أيام،[3] وثبت من سماع أقوال الشهود ومنهم شهادة الطبيب الشرعي وكان إنجليزيا أن وفاة كابتن بول كانت بسبب إصابته بضربة شمس وأنه لا يوجد تأثيرا للإصابة التي كانت في رأسه على وفاته وقد كان هناك تحامل على المتهمين من قبل المحكمة منذ البداية وقد استمرت المحاكمة حتى يوم 26 جوان،[4] وفي يوم 27 جوان صدرت الأحكام بإعدام أربعة أشخاص، والأشغال الشاقة المؤبدة لإثنين، وواحد لمدة خمسة عشر سنة، والأشغال الشاقة سبع سنوات على ستة أفراد، وعلى ثلاثة بخمسون جلدة والأشغال الشاقة لمدة سنة، بالإضافة إلى الحكم على خمسة أفراد بخمسون جلدة.[5]

---

[1] للمزيد ينظر: عبد العزيز الدريني، أشهر المرافعات في القضاء المصري، نقابة المحامين، الإسكندرية، 2009م، ص ص108،139.

[2] مذكرات إبراهيم الهلباوي (تاريخ حياة إبراهيم الهلباوي(1858-1940م)، تح: عصام ضياء الدين، تق: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1995م، ص ص160،163.

[3] روجر أوين، اللورد كرومر الإمبريالي والحاكم الاستعماري، تق: رؤوف عباس، د.د.ن، القاهرة، 2004م، ص391.

[4] جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، مصر، 1985م، ص244.

[5] ريمون فلاور، مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، تر: سيد أحمد علي الناصري، تق: يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، ص214.

وقررت المحكمة أن ينفذ حكم الإعدام والجلد علناً بحضور القرويين، فجاء الجنود البريطانيين والبوليس المصري، وأجبرت عائلات المتهمين على مشاهدة تنفيذ العقوبات.[1]

وعند ظهيرة يوم 28جوان نفذ الحكم في المشنوق الأول(أنظر إلى الملحق رقم 05) علناً وعلى مرأى ومسمع من أهله وذويه، وبين صياح النساء وبقي معلقا بينما نفذ حكم الجلد في إثنين، ثم شنق الثاني بهذه الطريقة يليه جلد إثنين آخرين وهكذا حتى تمت المجزرة.[2]

وبمثل هذه الشِّدة نُفذت الأحكام على المتهمين، أمام نظر أهاليهم، وفي الساعة الثانية والنصف من ظهر ذلك اليوم أُسدل الستار الأخيرة على هذه المأساة بعد أن تركت في كل بيت من بيوت بلدة دنشواي مأتماً يندبون فيه ميتاً، أو سجينا، أو مجلودا.[3]

المطلب الثالث: نتائج حادثة دنشواي

كان من نتائج الحادثة اشتداد ساعد الحركة الوطنية، بانضمام أعداد معتبرة من المصريين إليها وقد كشفت عن حقيقة نيات الاحتلال وهو أنه لا يرضيه من المصري سوى الخضوع والاستسلام،[4] وقد أصبح الشعب المصري بذلك كله معني بالاستقلال التام أو الموت وخاصة أن المشانق قد نصبت في مكان الحادثة قبل المحاكمة، وهو ما أثار غضب أهالي الريف.[5]

[1] بيرنز ألينور، الاستعمار البريطاني في مصر، تر: أحمد رشدي صالح، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة، 1924م، ص22.
[2] جاد طه، المرجع السابق، ص ص244،245.
[3] محمود طاهر حقي، عذراء دنشواي، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017م، ص55.
[4] عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص238.
[5] سهير حلمي، أسرة محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.س.ن، ص269.

وقد نظم مصطفى كامل حملة ضد تصرفات الإنجليز التي قامت بها ضد الفلاحين المصريين،[1] وبذل كل جهده في المطالبة بالعفو عن مسجوني دنشواي وقد دعى المصريين إلى تقديم العرائض الاجتماعية إلى الخديوي، وقد لب المصريون دعوته وأقبلوا على رفع العرائض حيث بلغت حوالي 148 عريضة.[2]

وكذلك بدأت الصحف المصرية الحملة للمطالبة بالعفو عن سجناء دنشواي، فعلى سبيل المثال نشرت صحيفة الأهرام مقالا موجها إلى السير جورست عبرت فيه عن استياء الشعب المصري من قسوة سلطات الاحتلال.[3]

ودعت هذه السلطات إلى إصدار عفو عن المتهمين بحادثة دنشواي معلنة أن "**الأمة كلها سجلت على الإنجليز القسوة أفلا يجدر بالإنجليز أن يمحوا تلك القسوة بالمرحمة؟ أفلا يجدر بهم أن يتجملوا بالعفو؟ ورأينا في عملهم مخاشنة أفلا يجب أن يعمدوا إلى المجاملة؟**"،[4] وقد نجحت في تخفيف الحكم على بعض المسجونين.[5]

وقد كانت للحادثة كذلك نتائج على السياسة البريطانية فقد أدركت الحكومة البريطانية ضرورة تعديل سياستها في مصر وذلك لتخفيف سخط الأهالي عليها.[6]

وعملت الإدارة البريطانية في مصر على إسناد بعض المناصب الكبيرة إلى الأكفاء من المصريين فقامت بتعيين سعد زغلول[1] وزيرا للمعارف وقد كان ذلك مقترح من قبل اللورد

---

[1] عبد العزيز علي، الثائر الصامت، دار المعارف، مصر، د.س.ن، ص19.

[2] نور الدين محمد إبراهيم، عهد الخديوي عباس حلمي الثاني في مصر 1892-1914م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2010م، ص103

[3] محمد حمزة حسين الدليمي، المرجع السابق، ص143.

[4] محمد حمزة حسين الدليمي، المرجع السابق، ص ص144.

[5] عبد العزيز علي، المصدر السابق، ص19.

[6] عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص239.

كرومر بحيث تم تعيينه بعد نحو أربعة أشهر من وقوع الحادثة،[2] وقد رأت حكومة الاحتلال أن بقاء كرومر في منصبه أصبح أمرا غير مرغوب فيه.[3]

وخاصة بعد الحركة التي قام بها مصطفى كامل ضده في لندن حيث خطب هناك خطبة كبيرة ضده.[4]

فقررت الحكومة البريطانية إعفاءه من منصبه إنقاذا لسمعتها أمام العالم وتخفيفا لهياج الشعور الوطني، وقدم كرومر استقالته في أفريل 1907م عقب تقديمه آخر تقرير له عن شؤون مصر سنة1906م.[5]

المبحث الثالث: اتفاقية تمديد امتياز قناة السويس 1909م

المطلب الأول: محاولات تمديد اتفاقية قناة السويس

لم تكن محاولة مد امتياز شركة قناة السويس التي جرت أحداثها في العقد الأول من القرن العشرين هي المحاولة الأولى، ولكن سبقتها محاولات ثلاث خلال العقد التاسع عشر، وكانت المحاولة الأولى سنة 1883م، والثانية 1886م، والثالثة في 1890م، وجرت كلها

---

[1] **سعد زغلول:** ولد عام 1860م بقرية ابيانة، حفظ القران الكريم وتلقى علومه الاولية بالقرية، التحق بالجامع الازهر عام 1873م، ثم التحق بمدرسة الحقوق وتخرج منها، أصبح محرراً بجريدة الوقائع المصرية عام 1880م، وفي ماي 1882م عين معاوناً بوزارة الداخلية. اشترك في الثورة العرابية وفصل من عمله بعد الاحتلال البريطاني، استأنف عمله بالمحاماة حتى عين قاضيا عام 1892م، ثم مستشارا وبعدها عين وزيرا للمعارف 1906م. للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، 1983م، ص ص162،163

[2] جاد طه، المرجع السابق، ص255.

[3] عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص239.

[4] محمد فريد، أوراق محمد فريد –مذكراتي بعد الهجرة (1904-1919م)، مج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978م، ص53.

[5] جاد طه، المرجع السابق، ص255.

سرا بين سلطات الاحتلال البريطاني وشركة قناة السويس، ولكنها باءت جميعا بالفشل ولم يكتب لها النجاح.[1]

جاءت أول إشارة لمسألة مد امتياز شركة قناة السويس في الامتياز الثاني الصادر من الخديوي محمد سعيد باشا إلى فيرديناند دي لسبس Ferdinand De Lesseps[2] سنة 1856م،[3] ويتكون هذا الامتياز من ثلاث وعشرين مادة، ولذلك فهو أكثر تفصيلا وإيضاحا من الامتياز الأول.[4] وذلك في المادة 16: مدة الشركة محددة بتسع وتسعين سنة، تبتدئ من إنجاز الأعمال وافتتاح القناة البحرية للملاحة الكبرى، وتستولي الحكومة المصرية لدى انقضاء هذه المدة على القناة البحرية التي أنشأتها الشركة، على أن تتسلم في هذه الحالة جميع الآلات والمؤن المخصصة للخدمة البحرية للمشروع مع توفية الشركة قيمتها محددة وديا أو بواسطة خبراء.[5]

وفي حالة احتفاظ الشركة بامتيازها لمدد متتالية قُدر مُدَّة كل منها تسع وتسعين سنة، تزداد حصة الحكومة المصرية إلى 20% للمدة الثانية، و25% للثالثة، وهكذا بمعدل زيادة قدرها 5% عن كل مدة، على ألا تزيد هذه الحصة عن 35%من الأرباح السنوية الصافية للشركة".[6]

---

[1] حسين جلال، مؤامرة مد امتياز شركة قناة السويس (1908-1910م)، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م، ص11.

[2] محمد حمزة حسين الدليمي، المرجع السابق، ص24.

[3] محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس 1854-1951م، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017م، ص ص18،19.

[4] محمود صالح منسي، مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند دي لسبس، (دراسة وثائقية للجهود الفنية والدبلوماسية من أجل شق طريق مائي في برزخ السويس حتى سنة 1856م)، دار الاتحاد العربي للطباعة، الإسكندرية، د.س.ن، ص336.

[5] حسين جلال، المرجع السابق، ص11.

[6] جورج حليم كيرلس، قناة السويس من القدم إلى اليوم، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988م، ص61.

وهكذا يحدد دي لسبس أقصى مدى يمكن أن تحصل فيه مصر على أرباح من الشركة وهو35%مدى الحياة والباقي يصب في جيوب حملة الأسهم ومجلس إدارة الشركة.[1]

أما المحاولة الرابعة نجد معظم المراجع التي تناولت هذه المسألة ذكرت أنها بدأت في عام 1909م، إلا أن البداية الفعلية لها كانت خلال شتاء عام1908م في القاهرة، بمفاوضات بالغة السرية بين ممثلي شركة قناة السويس في مصر وسلطات الاحتلال البريطاني، وظلت المفاوضات في الخفاء قرابة عام وتوصل الطرفان فيها إلى مبادئ عامة في مطلع عام1909م أهمها:

مد امتياز الشركة أربعين عاما أخرى، اعتبارا من عام 1968م (وهو تاريخ انتهاء عقد الامتياز الخاص بالشركة) بالإضافة إلى أنه يتم خلال هذه الفترة توزيع الأرباح مناصفة بين الشركة والحكومة المصرية، وتخفيض رسوم المرور في القناة بمقدار نصف فرنك فرنسي، اعتبارا من أول جانفي1910م.[2] هذا وقد تعددت أسباب طلب الامتياز بالنسبة لطرفي المشكلة ما بين أسباب مالية وفنية وسياسية، فقد لجأ السير جورست إلى ذلك كوسيلة لتحاشي القروض للإصلاحات المالية والإدارية في مصر،[3] حيث ذكر أحمد شفيق باشا في مذكراته أن جورست كان بحاجة للمال، ثم شعرت الشركة بحاجة الحكومة المصرية إلى المال فانتهزت الفرصة وعرضت عليها أن تصرح لها بمد امتياز القناة أربعون سنة جديدة، مقابل أربعة ملايين من الجُنيهات، وكان جورست ورئيس الوزراء بطرس غالي موافقين على هذه الفكرة ومحبذين لها، على الرغم من معارضة الرأي العام لها.[4]

---

[1] حسين جلال، المرجع السابق، ص 12.

[2] حسين جلال، قناة السويس والطرق البديلة والمنافسة (1869-1951م)، مطبعة التوني، الإسكندرية، 1998م، ص ص26،31.

[3] المرجع نفسه، ص31.

[4] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ج3، ص136.

ويذكر تيودور رتشتين أن الدافع لهذا المشروع هو نقص المال الاحتياطي في ميزانية الحكومة، وهو الذي ينفق منه في المشاريع العمومية باهضه النفقة، تشمل ثكنات لجيش الاحتلال، وفي مقاولات وهمية وسكك حديدية، وسندات أجنبية انحطت قيمتها.[1]

المطلب الثاني: مساعي بطرس غالي باشا لتمديد امتياز قناة السويس

في أواخر سنة 1909م وأوائل سنة 1910م، شغلت الرأي العام مسألة كبرى، وهي مشروع مد امتياز قناة السويس ومضمون هذا المشروع أن المستشار المالي البريطاني بول هارفي أخذ يفكر في وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال فدخل في مفاوضات مع شركة قناة السويس.[2] وقد أثيرت هذه المسألة في عهد وزارة بطرس غالي باشا لمد امتياز قناة السويس لمدة أربعين سنة أخرى من بعد 1968م، ونظير ذلك تدفع الشركة للحكومة أربعة ملايين من الجنيهات على أربعة أقساط متساوية.[3]

وقد لاقت الفكرة ترحيبا من قبل المستشار المالي بول هارفي والسير جورست وبطرس غالي باشا، إلا أن الحكومة المصرية تكتمت عن المشروع، فظل في الخفاء سنة تقريبا حتى تحصل محمد فريد على النسخة الأصلية للمشروع ونشرها في اللواء خلال شهر أكتوبر 1909م.[4]

---

[1] تيودور رتشتين، تاريخ المسألة المصرية (1875-1910م)، تر: عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، ط2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د.ب.ن، 1936م، ص ص359،358.

[2] عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص131.

[3] محمد مصطفى صفوت، الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 1952م، ص278

[4] سعيدة محمد حسني، "الجمعية العمومية ومد أجل امتياز قناة السويس سنة"1909-1910م"، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، د.ع، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2020م، ص154.

وفي أول نوفمبر وردت برقية للخديوي من الصدارة بأن "**الباب العالي علم بحدوث مفاوضات في شأن امتياز قناة السويس، وأن ذلك يتطلب أخذ رأي السلطان في هذه المسألة، لأنه لا يمكن تعديل شيء في فرمان الامتياز إلا بإرادة السلطان ويتطلب فرمان آخر.**"[1]

وطالبت الأحزاب والهيئات المختلفة بضرورة طرح المشروع عن الجمعية العمومية، وأرسلت هذه الاحتجاجات لرئيس الوزراء بطرس غالي باشا لإقناعه بعرض المشروع على الجمعية حتى تخف مسؤولية النظارة، ويذكر أحمد شفيق باشا في مذكراته:" **وقد كلفني الخديوي أن أسلم لبطرس غالي باشا هذه البرقيات.. وقد قابلت قبلها محمد سعيد باشا وفهم مهمتي، فألح عليّ القيام بها خير قيام، وإقناع بطرس غالي إقناعاً تاماً، ولما قابلته أبلغته رأي الخديوي، وأضفت عليه: إننا نجتهد يا باشا في إزالة ما علق بالنفوس من حادثة دنشواي بدلاً من أن نضيف إليها أمراً جديداً تقع مسؤوليته عليك**".[2]

وتحدد للجمعية العمومية يوم 09 فيفري 1910م للاجتماع والنظر في المشروع، فدعا بطرس غالي كل من سعيد ورشدي باشا إليه واطلعهما على المذكرة الموضوعة بشأن القناة،[3] فانعقدت الجمعية برئاسة الأمير حسين كامل وأفتتح الخديوي عباس حلمي الثاني[4] دورة انعقاد الجمعية بخطاب جاء فيه: "**دعوناكم لأخذ رأيكم في اتفاق يُراد عقده مع شركة قناة**

---

[1] عزيز خانكي بك، قنال السويس نبذة تاريخية ومالية، المطبعة العصرية، د.ب. ن، د.س.ن، ص45.

[2] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص187.

[3] خالد عزب، صفاء خليفة، الاغتيالات السياسية في مصر1910-1981م (دماء في تاريخ مصر المعاصر من خلال الوثائق وحاضر التحقيق)، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، 2011م، ص25.

[4] **عباس حلمي الثاني:** ولد في مصر سنة1874م ابن الخديوي توفيق، وأصبح خديوي لمصر سنة1892م، عزل من العرش سنة1914م بعد رفضه الوقوف إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الثانية (1914-1918م) توفي سنة 1944م..للمزيد ينظر: سهير حلمي، المرجع السابق، ص251، أيضا: الأميرة جويدان، المصدر السابق، ص17.

السويس، فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا مد امتداد أجل امتيازها وبعد المفاوضات الطويلة أمكن الوصول إلى المطروح أمامكم.."[1]

كان بطرس غالي باشا خلال مناقشة المشروع في الجمعية العمومية من مؤيدي المشروع على الرغم من اعتراض العديد من الشخصيات السياسية المصرية، خاصة قيادات الحزب الوطني بزعامة محمد فريد[2].

وكانت الجمعية قد اختارت لجنة لبحث قيمة المشروع وتقديم تقرير عنه، وتقرر أن يكون رأي الجمعية قطعياً، فقررت الجمعية بعد دراسة وافية رفض المشروع ورأت فيه غبناً لمصر[3].

المطلب الثالث: موقف المصريين من مساعي بطرس غالي باشا في تمديد امتياز قناة السويس

لاقت فكرة تمديد قناة السويس معارضة من الرأي العام، وكتبت الصحف بهذه المناسبة كتابات شديدة اللهجة وتماطرت البرقيات والاحتجاجات على السرايا من الأعيان والأحزاب، والهيئات المختلفة.[4] وأخذت الصحافة المصرية تعرض على الرأي العام المصري طبيعة وخبايا مشكلات قناة السويس بكل أبعادها،[5] فبعد عام تقريبا من المفاوضات السرية بين شركة قناة السويس وسلطات الاحتلال في مصر تسرب الخبر إلى الصحف، وقد قادت

[1] عزيز خانكي بك، المرجع السابق، ص45.
[2] خالد عزب، صفاء خليفة، المرجع السابق، ص25.
[3] نور الدين محمد إبراهيم، المرجع السابق، ص162.
[4] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص186.
[5] حسين جلال، مؤامرة مد امتياز شركة قناة السويس (1908-1910)، المرجع السابق، ص ص 97،98.

جريدة اللواء حملة صحفية قوية لمعارضة فكرة المد وأخذ محمد فريد[1] يهاجم المشروع بعنف منذ أكتوبر 1909م،[2] وقد كانت اللواء أول الجرائد التي شنت حملات ضد المشروع بحيث لاقت صداها في الصحف المصرية الأخرى الناطقة بالعربية وحيث نشرت الأهرام النبأ على أن المشروع تم الاتفاق عليه بالفعل،[3] وكنتيجة للحملة القوية التي قادتها الصحافة المصرية تم تنظيم المظاهرات وإلقاء الخطابات التي تندد باستغلال الاحتلال البريطاني للموارد المصرية.[4]

[1] **محمد فريد:** ولد بمدينة القاهرة عام 1868م، تعلم في المدارس الرسمية، نال شهادة الحقوق في ماي 1887م، عين موظفا في الدائرة السنة، تدرج في المناصب الحكومية حتى أصبح عام 1895م وكيلا بنيابة الاستئناف 1908م تولى قيادة الحزب الوطني عام 1908 بعد وفاة مصطفى كامل. للمزيد ينظر: محمد حمزة حسين الدميلي، المرجع السابق، ص100.

[2] رمزي ميخائيل، الصحافة المصرية والحركة الوطنية 1882-1922م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1996م، ص58.

[3] حسين جلال، مؤامرة مد امتياز شركة قناة السويس (1908-1910)، المرجع السابق، ص99.

[4] Rania Ali Maher , Saad Zaghloul Pro- or Anti-Concession Extension of the Suez Canal 1909_1910 , IAJFTH , Vol3, No.3, 2017 ,p70.

الفصل الثالث
اغتيال بطرس غالي باشا
وانعكاسات الحادثة

المبحث الأول: حادثة اغتيال بطرس غالي باشا

المطلب الأول: دوافع اغتيال بطرس غالي باشا

اتهم بطرس غالي بالخيانة نتيجة قراراته،[1] ومنها توقيعه على اتفاقية السودان عام 1899م باعتباره ممثلا عن مصر، وهدفت الاتفاقية إلى فصل السودان عن مصر، وركزت في موادها على أن السلطة في السودان في يد الحاكم العام لها والذي هو بريطاني الجنسية ورغم أن هذا الاتفاق المجحف في حق مصر إلا أن بطرس وافق عليه رغم أنه كان يملك القدرة على إحراج بريطانيا في إبداء عدم قدرته في المضي مع أطماعها إلى نهاية الطريق.[2]

إضافة أنه ترأس المحكمة المخصصة في حادثة دنشواي عام 1906م والتي لعب بطرس فيها دورا باعتباره ناظرا للحقانية حينها وأصدر فيها أحكام الشنق والجلد المعروفة في حق أهالي القرية.[3] حيث ذكر عباس حلمي في مذكراته: "**أنه كان رجلا عالمياً، ولم يرتكب سوى خطأ واحد وهو دنشواي**".[4]

وأنه أعاد العمل بقانون المطبوعات في مارس1909م والذي يخول لوزير الداخلية حق إنذار الصحف وتعطيلها دون محاكمة، وقد أصابت الصحف في تلك الفترة من اضطهاد من قبل الحكومة، وقد حكم بمقتضى هذا القانون كثير من الصحفيين وحكم عليهم بالسجن،[5] وكما

---

[1] عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومي من سنة 1908 إلى سنة 1919م)، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1984م، ص154.

[2] الحسيني الحسيني معدي، المرجع السابق، ص117

[3] طارق البشرى، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980م، ص69.

[4] مذكرات عباس حلمي الثاني، المصدر السابق، ص256.

[5] سليمان صالح، الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م، ص102.

أصدر قانون النفي الإداري الذي يضع في يد السلطة الإدارية حق نفي الأشخاص الذين ترى أنهم خطرون على الأمن العام .[1]

وكما كان له دور كبير في مشروع مد امتياز قناة السويس بحيث قد وجه إلى ممثلي الأمة من أعضاء الجمعية العمومية الذين رفضوا المشروع عبارات عنيفة، وكان الورداني حاضرا في الجلسة مما أهاجت نفسه الوطنية ودفعته إلى الانتقام من رئيس الوزراء بطرس غالي باشا.[2]

المطلب الثاني: تفاصيل حادثة اغتيال بطرس غالي

أثناء الهياج الشعبي الذي سببه مناقشة مشروع مد امتياز قناة السويس وإصرار بطرس غالي باشا على الموافقة على مد الامتياز، ومحاولته التأثير على أعضاء الجمعية العمومية لقبول المشروع،[3] تم قتل بطرس غالي في 21 فيفري 1910م، فتفاقم بمقتله الخلاف وبرزت الفتنة وكان قاتله إبراهيم ناصف الورداني (أنظر الملحق رقم06) شابا في الرابعة والعشرين من عمره،[4] تلقى علومه الأولى في المدارس المصرية حتى نال البكالوريا، وتوفي والده فقام بتربيته الدكتور ظيفل باشا حسن وأرسله إلى سويسرا لتلقي علوم الصيدلة، ثم ذهب إلى إنجلترا فقضى بها سنة وعاد إلى مصر، فافتتح بها صيدلية في شارع عابدين. وكان من المتحمسين لمبادئ الحزب الوطني المناوئ للخديوي عباس وقتذاك، وانظم فيه منذ تكوينه في

[1] سعيد عبد الحكيم زيد، نصارى العرب وأقباط مصر (قراءة تاريخية ورؤية تحليلية)، مكتبة وهبة، القاهرة ،1429هـ -2008م، ص122.

[2] صبري أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة (جانفي 1930م-23 جويلية 1952م)، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1988م، ص 82.

[3] عبد المنعم إبراهيم الجمعي، المجتمع المصري بين الاغتيالات السياسية والإرهاب (دراسة في الوثائق)، د.د.ن، د.ب.ن، 2007م، ص48.

[4] سعيد عبد الحكيم زيد، المرجع السابق، ص ص121،122.

الحركة الوطنية، كما كتب عدة مقالات في صحيفة "اللواء" لسان حال الحزب التي أصدرها مصطفى كامل عام 1900م.[1]

وتفصيل الخبر هو أن بطرس باشا إعتاد أن يخرج من النظارة في الساعة الواحدة بعد الظهر، وصحبه في ذلك اليوم حسين رشدي باشا وعبد الخالق ثروت باشا النائب العام، وأحمد فتحي زغلول باشا وكيل الحقانية، ثم فارق من كانوا معه عند السلم الخارجي.[2]

وبينما هو يهم بركوب عربته إذ دنا منه الورداني متظاهرا بأنه يريد أن يرفع له عريضة. وأطلق عليه رصاصتين أصابته إحداهما في خاصرته والأخرى في صدره وما كاد يلتفت خلفه ليرى صاحب الفعلة حتى أطلق عليه الفتى ثلاث رصاصات أخرى أصابت إحداهما عنقه من الخلف واثنتان في كتفه، وأطلق رصاصة سادسة أصابت ثيابه.[3] وكان خلف القاتل أحد حراس النظارة فقبض عليه، بينما كان بطرس باشا قد سقط على الأرض أمام عربته، فحمله الحاضرون إلى فناء النظارة، وحضر على الفور الدكتور سعد بك الخادم فأخرج الرصاصات من العنق والكتف، وأفاق الجريح قليلا، ثم نقل إلى مستشفى الدكتور ملتون بباب اللوق وقرر الأطباء إجراء عملية لإخراج الرصاصات الباقية، وبعد انتهاء العملية لإخراج الرصاص ارتاح الجريح نوعا ما ولكن الألم ازداد بعد قليل وارتفعت درجة حرارته، وأصبح في خطر قريب، ولم تأتي الساعة الثامنة والربع مساءا حتى فارق الحياة، فأمر الخديوي في اليوم الموالي بإقامة جنازة رسمية لبطرس غالي باشا، وفي الساعة العاشرة والنصف صباحا سار المشيعون من مستشفى الدكتور ملتون إلى كنيسة بطريركية الأقباط ثم إلى المدفن.[4]

---

[1] خالد عزب، صفاء خليفة، المرجع السابق، ص16.

[2] إسماعيل صدقي، مذكراتي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م، ص17.

[3] المصدر نفسه، ص17.

[4] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص209.

وقُبض على الورداني وأُتهم معه المهندسون علي مراد ومحمود أنيس وعبد العزيز رفعت والطالب بالهندسة محمود كمال والطالبان بالحقوق شفيق منصور وعبده البرقوقي والمحامي عبد الخالق عطية وحبيب حسن، وكلهم أعضاء في جمعية التضامن الأخوي.[1]

وحقق معهم واعترف الورداني بأنه القاتل وحده دون شريك معه، ولما سأله رئيس النيابة عن سبب القتل أجاب على الفور "لأنه خائن للوطن وجزاء الخائن البتر "، وصرح بأنه تعمد قتل بطرس غالي باشا لأنه اعتقد أنه جنى على وطنه. ولم يعترف الباقون بشيء وإنما هم شركاء في جمعية تعاونية لا شأن لها بتاتا بالسياسة واستخدام القوة.[2]

أحيل الجميع إلى قاضي الإحالة الأستاذ متولي غنيم، فأحال الورداني إلى محكمة جنايات مصر لانعقاد دورها في يوم السبت 2 أفريل 1910م،[3] والتي قضت بإعدام الورداني شنقا وبرأت الثمانية الآخرين لعدم ثبوت تهمة اشتراكهم في الحادث.[4]

وقد حاول رجال الحزب الوطني استصدار عفو من الخديوي، وأيدت الصحف الإفرنجية والجالية الإيطالية بالعرائض والمنشورات هذا الطلب ولكن لم يجد ذلك نفعا ومما هو جدير بالذكر أن الفتى المحكوم عليه أبدى ثباتا مدهشا حتى آخر لحظة.[5]

---

[1] **جمعية التضامن الأخوي:** كانت في بدايتها سرية وحملت اسم جمعية الانتقام وبعدها ظهرت للعلن في 1905م كجمعية دينية تحظ على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أعلنت نشاطها في البداية بالوعظ الديني، وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها انتشرت جماعة الإخوان لتنظيم سياسي انتشارا واسعا وضم التنظيم عددا كبيرا من الأعضاء وقد بدأت الجماعة تنظيماتها شبه العسكرية... للمزيد ينظر(عبد الرزاق يوسف عبدالله، محمود فهمي النقراشي ودوره في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين (1888-1948)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م، ص ص611،612.

[2] عبد العزيز علي، المصدر السابق، ص38.

[3] للمزيد ينظر: عبد العزيز الدريني، المرجع السابق، ص ص142،148.

[4] عبد العزيز علي، المصدر السابق، ص39.

[5] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص211.

كل ذلك لم يرضِ الاقباط بل أرادوا أن يأخذوا مسلمي القطر كافة بذنب الورداني فطفقوا يكتبون ويستكتبون بعض المتعصبين من المشاركين لهم في الدين باتهام المسلمين بالتعصب الديني، وجعل الجناية اعتداء من الدين الإسلامي على الدين المسيحي وأهله لاعتقادهم أن هذا هو محل الضعف من المسلمين وموضع التأثير في تهيج الإنجليز وسائر الأوروبيين عليهم، لاتفاق الجميع على أن لا يتركوا للمسلمين شيئا من المقومات.[1]

وهذا ما كان يشكل الخطر الحقيقي لدى بعض المسلمين في ذلك الوقت أن مقتل رئيس الوزراء بطرس غالي قد بدا كما لو أنه اعتداء على القبط في مصر.[2]

وقد ذكر الدكتور محمد حسين هيكل في كتابه مذكرات في السياسة المصرية أن مقتل بطرس غالي باشا أثار اهتمام إخواننا المصريين في باريس جميعا، وكانوا كلهم على اتفاق في نفي تهمة التعصب الديني كلما تحدث إلى أحدهم فرنسي أو أجنبي مقيم بباريس وقد أنكر بعضهم الحادث لاستنكاره الجريمة السياسية بوجه عام، واعتذر بعضهم عن الورداني بأن ما دفعه إلى فعلته تصرفات هذا الوزير المصري بعد أن اقتنع بأنه جنى على بلاده جناية نكراء،[3] وقد قابل المسلمون كل هذا العدوان بالحلم، فاستضعفهم القبط وأسرفوا في الطعن والقدح فيهم في جرائدهم، وأوفدوا إلى إنجلترا من ينوب عنهم في إقناع الجرائد الإنجليزية والنواب الإنجليز ورجال الدين بأن الأقباط مظلومون مغبونون في مصر لأجل دينهم.[4]

[1] محمد رشيد رضا، المسلمون والأقباط والمؤتمر المصري، مطبعة المنار، مصر، 1911م، ص29.
[2] عبد الحكيم عفيفي، تاريخ الاغتيالات السياسية في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992م، ص88.
[3] محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج1، دار المعارف، القاهرة، 1951م، ص38.
[4] محمد رشيد رضا، المصدر السابق، ص30.

المبحث الثاني: انعكاسات اغتيال بطرس غالي باشا

المطلب الأول: انعقاد المؤتمر القبطي 1911م

بدأت فكرت عقد المؤتمر القبطي قبل اغتيال بطرس باشا، وجاء مقتله محرضاً الدُعاة على عقد المؤتمر، وقد سبقت الإشارة إليه في الخطب التي هاجم فيها ثيودور روزفلت[1] المصريين واتهمهم بالتعصب الديني، وعندما لاحت بوادر الدعوة للمؤتمر أظهر جورست المعتمد البريطاني على اعتراضه لفكرة المؤتمر، وقد قدم بعض الداعين للمؤتمر عريضة إلى المسؤولين في مصر، وما لبثت أن وردت الأوامر من لندن إلى المعتمد البريطاني بالسماح بعقد هذا المؤتمر.[2]

وقد كان للحكومة المصرية موقف من المؤتمر والذي تمثل في أن الخديوي عباس دخل في صراع مع السير جورست واعتمد الخديوي على الأقباط في صراعه معه ليجعلهم قوة بجانبه تنتهي بسقوط المعتمد البريطاني، لذلك أوعز الخديوي لبعض من أشار عليهم بعمل المؤتمر، إذ أنه ربما يقف السير جورست حجرة عثرة في سبيل عقد هذا المؤتمر، فإذا وقع ذلك فيلزم أن يرفعوا شكواهم إلى الوزارة الإنجليزية في لندن يطعنون في تصرفات السير جورست.[3]

كما وقف كثرة من الأقباط ضد فكرة عقد المؤتمر القبطي، وكتب واصف غالي ابن بطرس غالي ينوه بالجهود التي تبذل لدعم الوفاق بين عنصري الأمة المصرية، وقال أن هذا الوفاق

---

[1] **ثيودور روزفلت:** مؤرخ وسياسي أمريكي شغل منصب رئيس الولايات المتحدة رقم26. كان زعيم الحزب الجمهوري ومؤسس الحزب التقدمي، في تسعينيات القرن التاسع عشر تولى منصب مفوض في شرطة عام1897م، دعا للحرب ضد إسبانيا وعندما نشبت الحرب الإسبانية الأمريكية عام 1898م، رشحه الحزب الجمهوري لمنصب نائب الرئيس مع وليام مكنيلي، وقد أصبح رئيساً بعدم اغتيال مكينلي، بعد تركه المنصب قام بجولة في أفريقيا وأوروبا، وتوفى عام 1919م.. للمزيد ينظر: خالد عبد نمال حوران الدليمي، ثيودور روزفلت وسياسة الولايات الأمريكية الخارجية (1901-1909م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 2010م، ص ص8،57.

[2] طارق البشرى، المصدر السابق، ص71،69.

[3] سميرة بحر، المصدر السابق، ص63.

لا يحتاج إلى لجان أو مؤتمرات، وأنه هو شخصيا قد تناسى الحملات التي وجهها بعض الكتاب ضد والده، "**فهلموا إذن يا معشر المسلمين والأقباط، لنضم بعضنا إلى بعض كالبنيان المرصوص، حتى لا يميز في المستقبل بين مصري ومصري، والعمل جميعا بإخلاص لما فيه خيرا للبلاد**"، وعارض المؤتمر ويصا واصف عضو في الحزب الوطني المصري، وكان الداعون للمؤتمر يخشون من القوة المعارضة النابعة من صفوف الأقباط واحتمالها إفشال المؤتمر.[1]

وتم انعقاد المؤتمر في أسيوط 6 مارس 1911م للمطالبة بالحقوق الكاملة للأقباط في الحرية ومساواتهم بباقي أبناء الوطن في الفرص والواجبات،[2] دون التفرقة على أساس الدين.[3]

وعقد مؤتمر جلساته تحت رعاية الأنبا مكاريوس مطران أسيوط وبرئاسة بشرى بك حنا في أيام 6 و7 و8 مارس 1911م في أسرادف المقام في فناء مدرسة إخوان ويصا الجديدة بأسيوط، وقد حرص كل الخطباء على المطالبة على وحدة الأمة والتضامن جميع أبنائها

وكان موضوع أول خطبة ألقي في المؤتمر (وجوب توثيق عرى المحبة بين المسلمين والأقباط)، وقد ألقاه ميخائيل فانوس المحامي بالفيوم.[4]

---

[1] طارق البشرى، المصدر السابق، ص78.

[2] عزيز سوريال عطية، تاريخ المسيحية الشرقية، تر: إسحاق عبيد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م، ص136.

[3] سمير فوزي جرجس، موسوعة من تراث القبط، م1، دار القديس يوحنا الحبيب للنشر، مصر، د.س.ن، ص230.

[4] رياض سوريال، المجتمع القبطي في مصر في القرن 19، تق: الانبا غريغوريوس، عزيز سوريال عطية، مكتبة المحبة، القاهرة، 1970م، ص270.

وفي الجلسة الثانية للمؤتمر تلت من رسالتان وردتا من محمد بك وحيد وبولس بك حنا تطالب المؤتمرين بتقوية الوحدة الوطنية إزاء سوء التفاهم، ثم خطب توفيق دوس عن إسناد الوظائف للأكفاء المصريين بلا تمييز بين عنصر وآخر فنذكر أن الوظائف العمومية

ليست تركة على الحكومة تقسم تبعا للنسبة العددية ولاهي أرض سائبة يملكها أول من يضع اليد عليها، ولكنها المراكز التي أوجدها القانون والنظارة لإدارة دفة الأعمال العامة التي تقوم بها البلاد وتحفظ بها كيانها..، ثم قال: "**من المضر جدا بكيان الأمة المصرية أن يطلب من الأقباط وظائف الحكومة نصيب يوازي نسبتهم العددية فإن هذا يستلزم أن يتربع في دست المناصب العليا قوم غير أكفاء لإدارتها لا لعله لكونهم أقباط قلت وأكرر أن النسبة العددية يجب أن تمحى**".[1]

وقد لخص المؤتمر مطالبه فتمثلت فيما يلي:

- أن تسمح الحكومة للموظفين منهم بترك العمل يوم الأحد، وتسمح للتلاميذ منهم في مدارسها بترك الدراسة فيه أيضا لأن دينهم يحرم عليهم العمل فيه.[2]

- إسناد الوظائف للأكفاء من المصريين دون تمييز، فطرح المؤتمر أن هناك عدة وظائف إدارية لا يسمح للأقباط بتوليها، فإضافة إلى الوظائف الإدارية والعسكرية العليا، يُحرم على الأقباط من تولي وظائف نظارة المدارس ورؤساء النيابات والمحاكم.[3]

- إن المعاهد الأولية (الكتاتيب) يقتصر الالتحاق بها على أبناء المسلمين، ولما كان الأقباط يدفعون خمسة بالمائة ضريبة على العقارات لتنفق منها مجالس المديريات على هذه المعاهد فإن المؤتمر يطالب بأن تقبل هذه المدارس أبناء المصريين بلا تفريق في

[1] طارق البشرى، المصدر السابق، ص83.
[2] محمد رشيد رضا، المصدر السابق، ص31.
[3] أبوسيف يوسف، الأقباط والقومية العربية (دراسة استطلاعية)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2011م، ص119.

الدين، فإذا لم يستجيب لهذا الطلب فإن من حق الأقباط أن ينفقو الضريبة التي يدفعوها على إنشاء المدارس لأبنائها.[1]

- تمثيل الأقباط في المجالس النيابية تمثيلاً يضمن لهم حقوقهم، حيث أن الأقلية تريد أن يكون لها بتواجد حقيقي في المجالس الدستورية، والأخذ بالانتخابات البلجيكية وطريقته في الإفساح لتمثيل الأقلية بحسب عددها ومركزها المالي وحالتها الاجتماعية ومقدرتها العلمية.

- جعل الخزينة المصرية مصدر اتفاق على الجميع المرافق المصرية على السواء وكانت الإشارة هنا إلى وجوب الإنفاق على المؤسسات الدينية القبطية كما تتولى الحكومة الإنفاق على المؤسسات الإسلامية.[2]

وقد رحبت الصحافة الإنجليزية بالمؤتمر ومطالبه، وأُتهم المعتمد البريطاني السير جورست بالتحيز ضد الأقباط وميله للمسلمين، فرد المعتمد على هذا الاتهام بتقرير أورد فيه جميع بيانات والأرقام تدل على أنه ليس للأقباط حق في أن يشكوا من عدم المساواة، لأن الكثيرين منهم من أغنى أهالي البلاد وأوسعهم أملاكا وأن أحوالهم في مجموعهم أفضل إذا قورنت بأحوال المسلمين.[3]

وقد قابل كذلك الحزب الوطني هذا المؤتمر أحسن مقابلة فنشرت مقابلة في جريدة اللواء وقالت: "**إننا معاشر المسلمين نود من صميم أفئدتنا أن تُعطى وظائف الحكومة لمن يستحقها من الاكفاء القادرين من غير تمييز بين طائفة وأخرى ولا دين دون دين**"، وكما

[1] أبوسيف يوسف، المرجع السابق، ص119..
[2] رياض سوريال، المرجع السابق، ص277.
[3] أبوسيف يوسف، المرجع السابق، ص120.

نشرت الجريدة "**أن التسوية بين المسلمين والأقباط معروف مشهور، وإنها تقول أن كل مصري له الحق في المساواة العامة من غير تمييز**".[1]

وكانت خلاصة أعمال المؤتمر الحرص على توثيق الرباط الوطني، وجاء الجميع بقصر الحديث على المطالبة النقابية أو الفئوية، وجاء مؤيدا للالتزام بالقاعدة الوطنية المبنية على أساس المساواة العامة، وقد أدت المناقشة في المسائل التي عُرضت في المؤتمر إلى الوصول إلى أن حل المشكلة لا يكون في التمييز وإنما في الاندماج والتوظف حسب الكفاءة والتعليم المشترك، الانتخاب بالاقتراع يؤدي إلى الفاعلية الأكثر في أداء الوظيفة النيابية في التمثيل النسبي الذي يوقع به أية أقلية داخل البلاد.[2]

المطلب الثاني: المؤتمر المصري الإسلامي 1911م

خلال جلسات المؤتمر القبطي بأسيوط، دارت في ذات الوقت اجتماعات في القاهرة بين كثير من المشتغلين بالمسائل العامة، ومنهم فريق من حزب الأمة، ودعوا لجنة الإسكندرية التي تضم بعض أعيان الأقاليم، وفي 8 مارس انعقد اجتماع بفندق الكونتينتال بدعوة من الشريعي باشا، وكان ممن حضر الاجتماع محمود سليمان رئيس حزب الأمة وعلي الشعراوي وإبراهيم الهلباوي وفتح الله بركات وأحمد لطفي السيد، وأحمد لطفي المحامي وعبد الستار الباسل وعبد الخالق مدكور، وأعضاء وفد الإسكندرية وهم توفيق الجزائري وحمد فهمي الناضوري وعبد العزيز الغرياني، وتقرر في الاجتماع تأليف وفد من اثني عشر منهم توجهوا إلى منزل مصطفى رياض باشا رئيس النظار الأسبق ليعرضوا عليه رئاسة المؤتمر.[3]

---

[1] زاهر رياض، المسيحيون والقومية المصرية في العصر الحديث، دار الثقافة، القاهرة، د.س.ن، ص147.

[2] طارق البشرى، المصدر السابق، ص88.

[3] المصدر نفسه، ص89.

وقد كتب قليني فهمي من أعيان الأقباط في مصر في مذكراته يقول أن تولية رئاسة المؤتمر لرجل مشهود له ببعد النظر منع من تدهور الأمور،[1] وكتب أحمد شفيق باشا أن الأمة نسيت لرياض أخطائه السابقة والتفت قلوبها حوله.[2]

وقبل انعقاد المؤتمر خطب إبراهيم الهلباوي في أسيوط يقول: "**وقع الاختيار على ذلك الرجل العظيم لأن له مميزات شتى، أولا أنه معروف في مصر وأوروبا وفي الوزارات العديدة التي تولاها، بأنه من الذين يحكمون في أعمالهم مصالح الوطن العامة بدون تحيز إلى دين من الأديان، وثانيا لأنه رجل موثوق به يمكن بوجوده أن يتخلى الأفراد عن الاشتغال بهذه المسائل** ".[3]

ثم شكلت لجنة أخرى لتحديد برنامج المؤتمر ولائحته الداخلية، شكلت برئاسة مصطفى رياض باشا وكان فيها علي الشعراوي والشيخ علي يوسف وأحمد لطفي السيد، وتقرر فيها عقد المؤتمر.[4]

وعقد المؤتمر من 29أفريل إلى 4 ماي 1911م، وأطلق عليه اسم المؤتمر الإسلامي المصري كما كان مقترحا دفعا للصيغة الدينية، ولتكون أبحاثه عمومية وتوكيدا لوحدة العنصرين وتجاهلا للأساس الطائفي الذي رأى أصحاب هذا المؤتمر قيام المؤتمر القبطي عليه، ولقد كان وجود العناصر المستنيرة في هذا المؤتمر من رجال حزب الأمة أو الحزب الوطني الداعين إلى الوحدة الوطنية المصرية مقدمة لاشك في أهميتها تنبأ عن سير المؤتمر

[1] مذكرات قليني فهمي باشا، ج1، د.د.ن، د.ب.ن، 1998م، ص103.
[2] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص245.
[3] طارق البشرى، المصدر السابق، ص89.
[4] طارق البشرى، المصدر السابق، ص89 .

في إطار الوحدة الوطنية، وبذلك فإن كلا المؤتمرين قد دعت إليه العناصر الداعية إلى الشقاق، ولكن سيطرت عليه فعلا العناصر الداعية إلى الوئام.[1]

اجتمع المجلس لأول مرة في هليوبوليس داخل صيوان كبير، واشترك فيه نحو الخمسة آلاف عضو وفي هذا المؤتمر بحثت جميع المسائل التي دارت عليها المناقشة في مؤتمر الأقباط وذكر على لسان عدد من الخطباء أن الأقباط معاملون من المسلمين ليس بغير إنصاف فقط، بل معاملة مشمولة بكثير من العطف والمجاملة. وقد اقتضى هذا البيان الإتيان بإحصائيات لعدد الموظفين من الأقباط والمسلمين في مصالح كثيرة من مصالح الحكومة، وتبين منها أن الأقباط حائزون في بعضها أضعاف ما يستحقون بنسبة عددهم كما تبين أيضا أن كثيرا من الأوقاف التي تحت يد الأقباط أصلها من أوقاف المسلمين وتركت إهمالا وتسامحا بمرور الزمن، وتبين أيضا أن المكاتب الأهلية التي تحت إدارة وزارة المعارف ميزانيتها جميعا من أوقاف المسلمين الخاصة، ومع ذلك مفتوحة الأبواب للمتعلمين من مسلمين وأقباط، وقد جمعت هذه الخطب والمباحث وجعلت رسالة خاصة طبعت ووزعت على أصحاب الشأن وجميع الصحف.[2]

وافتتحه رياض باشا بخطبة جاء فيها: "**دعوناكم وفيكم صفوة الكتاب والمفكرين لتتشاوروا في بعض المسائل العمومية الشاغلة للرأي العام في الحالة الحاضرة ومن بين هذه المسائل مسألة ماكنا نود لها وجودا وهي ما يسمونه بمطالب الأقباط لأن حالة البلاد لا تسمح بتقسيم المصالح بين أبنائها تبعا لانقساماتهم الدينية**".[3]

ثم تلاه أحمد لطفي السيد بك بتلاوة تقرير اللجنة التحضيرية تؤكد أن المؤتمر يبحث في المصلحة العامة، وينظر في التوفيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية التي كاد يتصدع

[1] سميرة بحر، المصدر السابق، ص68.
[2] مذكرات إبراهيم الهلباوي، المصدر السابق، ص190.
[3] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص ص245 ،246.

بناؤها من جراء المؤتمر القبطي وأكد أن الأقلية والأكثرية في الأمم لا تقوم على أساس الدين، ولكنها تقوم على أساس المذاهب السياسية، وأن الأمة بإعتبارها كيانا أو نظاما سياسيا إنما تتألف من عناصر سياسية كذلك.[1]

وعقدت الجلسة الثانية بعد الظهر فخطب فيها الدكتور أباتا باشا خطبة موضوعها " إن عناصر الجنس المصري كلها من أصل واحد "، وخطب بعده محمود أبو النصر في موضوع " لعطلة يوم الأحد"، وبعده محمد حافظ رمضان بك في "العوامل الاجتماعية للحركة القبطية "، وفي 30أفريل عقدت الجلسة الثالثة وخطب فيها أحمد عبد اللطيف بك عن "الأقلية والمجالس النيابية "، ثم الشيخ عبد العزيز جاويش في "جعل الخزينة المصرية مصدرا للإنفاق على جميع المرافق المصرية بالسواء " وإبراهيم الهلباوي بك في "إسناد الوظائف للأكفاء".[2]

وفي 2 ماي انعقدت الجلستان الرابعة والخامسة وخطب محمد أبو شادي بك والشيخ علي يوسف عن " التعليم في مصر"، وعلي الشمسي أفندي في "التعليم العملي "وإبراهيم رمزي بك عن "الصناعة في مصر"، وعبد الخالق مدكور باشا عن "وسائل ترقية التجارة والصناعة"، وعمر لطفي بك في "التعاون المالي والنقابات الزراعية "، وفي 4 ماي عقد المؤتمر جلسته السادسة والأخيرة، وانحصرت في مناقشة الاقتراحات والتصويت عليها وأن المؤتمر لا يرى إمكان قسمة الحقوق السياسية في مصر بين طوائفها الدينية المختلفة، وأنه ليس من حقوق أبناء أي طائفة دينية أخرى أن تطلب عطلة يوم الأحد أو غيره من الأيام، وأن تظل العطلة الرسمية هي يوم الجمعة فقط.[3]

---

[1] محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ج1، ط7، مؤسسة الرسالة، القاهرة، 1984م، ص136.

[2] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص246.

[3] طارق البشرى، المصدر السابق، ص101.

وأن قاعدة التعيين في وظائف الحكومة هي الكفاءة من جميع وجوهها عملية وإدارية وأخلاقية معا وأنه لا يرى تعديل قانون الانتخاب بما يجعل لكل طائفة دينية مصرية دائرة انتخابية خاصة بها، وعدم الموافقة على إعطاء كل طائفة من طوائف الأمة المصرية ما تجبيه منها مجالي المديريات لتنفقه كما تشاء وتقرير أن الأقباط متمتعون في التعليم بجميع أنواعه بأكثر مما يتفق مع نسبتهم العددية وبنسبة ما يؤدون من الضرائب، ورفض مطالبة الأقباط الحكومة بصفتهم الدينية أن تنفق من خزينتها العمومية على مرافقهم الطائفية،[1] وقد وافق على معظم الاقتراحات التي عرضت عليه خاصة بحالة الأمة الاجتماعية والاقتصادية كإنشاء بنك وطني وعقد مؤتمر للتعليم وتأسيس النقابات الزراعية.. وغيرها[2]

لم تكن هذه المحنة شرا خالصا، فقد وضعت هذه الخصومة حدا لسوء الظن المتبادل بين الفريقين وكانت تنفيسا شفى النفوس من الكره الكامن، وفرصة لتصفية ما بين جيران الوطن من خصومة، وقد بث كل منهما شكواه، وانتهى بِاعتذار كل منهما للآخر. ونهض عقلاء كل من الطائفتين لتخفيف حدته وأنه لا يفيد أحد المتخاصمين، ولا يستفيد منه إلا المحتل الدخيل الذي يمتص دماء الفريقين دون تمييز بين مسلم وقبطي.[3]

وجاء في مذكرات عبد الرحمن فهمي إلى سعد زغلول رئيس الوفد المصري في باريس "**ولقد حاول الإنجليز أن يهزوا هذا الإتحاد بكل الوسائل التي في استطاعتهم حاولوا ذلك بالإرهاب وبذل الأموال والدسائس والتغرير، وطرق الخداع فباءوا بالخيبة والفشل وكانت الأمة في جميع أدوار الحركة تخرج دائما متحدة الكلمة**".[4]

[1] طارق البشرى، المصدر السابق، ص101.
[2] أحمد شفيق باشا، المصدر السابق، ص246.
[3] محمد محمد حسين، المرجع السابق، ص137.
[4] رياض سوريال، المصدر السابق، ص ص271،272.

الخاتمة

الخاتمة

وختاما لهذه الدراسة التي تناولنا فيها شخصية بطرس غالي باشا وإسهاماته في السياسة المصرية (1846-1910)، تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

- شهدت مصر في فترة الاحتلال البريطاني بروز العديد من الشخصيات التي كان لها دور في تاريخها السياسي من بينها شخصية بطرس غالي باشا والذي برز من خلال أعماله التي جعلته واجهة للحياة السياسية.

- يعتبر بطرس غالي باشا أول رئيس وزراء مسيحي يحكم البلاد في تاريخها المعاصر وهذا ما جعله يتصدر المشهد السياسي.

- عقده لاتفاقية مع الحكومة البريطانية عام 1899م، وسميت باتفاقية الحكم الثنائي للسودان والتي جعلت من إنجلترا شريكة مصر في الحكم، إلا أن وجود هذه الأخيرة في الاتفاقية كان شكليا لا غير بينما مارست الإدارة البريطانية هيمنتها الكاملة على السودان بموجب الاتفاقية.

- كان بطرس غالي من بين القضاة الذين ترأسوا المحكمة المخصوصة لحادثة دنشواي عام 1906م والتي أصدرت أحكامها القاسية وزاد من قسوتها طريقة تنفيذها، والتي راح ضحيتها أهالي القرية مما أدى إلى تأجيج الغضب الشعبي.

- لعب بطرس غالي دور في مشروع تمديد اتفاقية امتياز قناة السويس لمدة أربعين عاما من خلال محاولة إقناع أعضاء الجمعية العمومية للموافقة على المشروع، وقد كان بطرس من مؤيدي المشروع بالرغم من معارضة العديد من الشخصيات المصرية، إلا أن هذا المشروع لم يتم.

- لقد كان لقرارات بطرس غالي أثرا في نفوس المصريين، والتي خلفت شكوك عديدة حول حبه وولائه لوطنه بين مؤيد ومعارض ووجهت له أصابع الاتهام بخيانة الوطن هذا ما دفع لاغتياله.

– لقد كان لاغتيال بطرس غالي باشا على الساحة المصرية وقع على أوضاع مصر في تلك الفترة، مما أدى إلى بروز الفتنة والانقسامات داخل الأوساط المصرية مسلمين وأقباط ونتيجة لتلك الفتنة والانقسامات التي عاشتها البلاد شهدت أزمة طائفية نتج عنها عقد الأقباط مؤتمر سمي بالمؤتمر القبطي للمطالبة بحقوقهم والتي يريدون منها المساواة مع المسلمين وحصولهم على بعض الامتيازات.

– برز المؤتمر المصري الإسلامي كرد فعل على المؤتمر القبطي وقد جاء لدراسة مطالب المؤتمر القبطي ومعالجة المشاكل الطائفية التي وقعت فيها الأمة المصرية.

الملاحق

الملحق (رقم01): صورة بطرس غالي باشا.

محمد حسين هيكل، المرجع السابق، ص77.

الملحق(رقم02): صورة اللورد كرومر

Cromer, The real of Cromer, Modern Egypte, vol1, the Macmillan company, London ,1916, p8.

الملحق (رقم03): وثيقة اتفاقية الحكم الثنائي على السودان عام1899م.

Appendix to Part I

The Anglo–Egyptian Agreement of 1899

AGREEMENT between Her Britannic Majesty's Government and the Government of His Highness the Khedive of Egypt relative to the future administration of the Sudan.

WHEREAS certain provinces in the Sudan which were in rebellion against the authority of His Highness the Khedive have now been reconquered by the joint military and financial efforts of Her Britannic Majesty's Government and the Government of His Highness the Khedive;

AND whereas it has become necessary to decide upon a system for the administration of and for the making of laws for the said reconquered provinces, under which due allowance may be made for the backward and unsettled condition of large portions thereof, and for the varying requirements of different localities;

AND whereas it is desired to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government, by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development of the said system of administration and legislation;

AND whereas it is conceived that for many purposes Wadi Halfa and Suakin may be most effectively administered in conjunction with the reconquered provinces to which they are respectively adjacent;

Now it is hereby agreed and declared by and between the undersigned, duly authorized for that purpose, as follows:

ARTICLE I.

The word "Sudan" in this Agreement means all the territories South of the 22nd parallel of latitude, which:

1. Have never been evacuated by Egyptian troops since the year 1882; or
2. Which having before the late rebellion in the Sudan been administered by the Government of His Highness the Khedive, were temporarily lost to Egypt, and have been reconquered by Her Majesty's Government and the Egyptian Government, acting in concert; or
3. Which may be hereafter reconquered by the two Governments acting in concert.

ARTICLE II.

The British and Egyptian flags shall be used together, both on land and water, throughout the Sudan, except in the town of Suakin, in which locality the Egyptian flag alone shall be used.

ARTICLE III.

The supreme military and civil command of the Sudan shall be vested in one officer, termed the "Governor-General of the Sudan." He shall be appointed by Khedivial

Decree on the recommendation of Her Britannic Majesty's Government, and shall be removed only by Khedivial Decree, with the consent of Her Britannic Majesty's Government.

ARTICLE IV.

Laws, as also Orders and Regulations with the full force of law, for the good government of the Sudan, and for regulating the holding, disposal, and devolution of property of every kind therein situate, may from time to time be made, altered, or abrogated by Proclamation of the Governor-General. Such Laws, Orders, and Regulations may apply to the whole or any named part of the Sudan, and may, either explicitly or by necessary implication, alter or abrogate any existing Law or Regulation.

All such Proclamations shall be forthwith notified to Her Britannic Majesty's Agent and Consul-General in Cairo, and to the President of the Council of Ministers of His Highness the Khedive.

ARTICLE V.

No Egyptian Law, Decree, Ministerial Arrêté, or other enactment hereafter to be made or promulgated shall apply to the Sudan or any part thereof save in so far as the same shall be applied by Proclamation of the Governor-General in manner hereinbefore provided.

ARTICLE VI.

In the definition by Proclamation of the conditions under which Europeans, of whatever nationality, shall be at liberty to trade with or reside in the Sudan, or to hold property, within its limits, no special privileges shall be accorded to the subjects of any one or more Power.

ARTICLE VII.

Import duties on entering the Sudan shall not be payable on goods coming from Egyptian territory. Such duties may, however, be levied on goods coming from elsewhere than Egyptian territory, but in the case of goods entering the Sudan at Suakin, or any other port on the Red Sea littoral, they shall not exceed the corresponding duties for the time being leviable on goods entering Egypt from abroad. Duties may be levied on goods leaving the Sudan, at such rates as may from time to time be prescribed by Proclamation.

ARTICLE VIII.

The jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend, nor be recognised for any purpose whatsoever, in any part of the Sudan, except in the town of Suakin.

ARTICLE IX.

Until, and save so far as it shall be otherwise determined by Proclamation, the Sudan, with the exception of the town of Suakin, shall be and remain under martial law.

ARTICLE X.

No Consuls, Vice-Consuls, or Consular Agents shall be accredited in respect of nor allowed to reside in the Sudan, without the previous consent of Her Britannic Majesty's Government.

ARTICLE XI.

The importation of slaves into the Sudan, as also their exportation, is absolutely prohibited. Provision shall be made by Proclamation for the enforcement of this Regulation.

ARTICLE XII.

It is agreed between the two Governments that special attention shall be paid to the enforcement of the Brussels Act of the 2nd July, 1890, in respect of the import, sale, and manufacture of fire-arms and their munitions, and distilled or spirituous liquors.

Done in Cairo, the 19th January, 1899.

Signed: { BOUTROS GHALI
CROMER

دار الوثائق البريطانية

الملحق (رقم04): صورة للمتهمين في حادثة دنشواي

الملحق (رقم05): صورة لتنفيذ أحكام قضية دنشواي

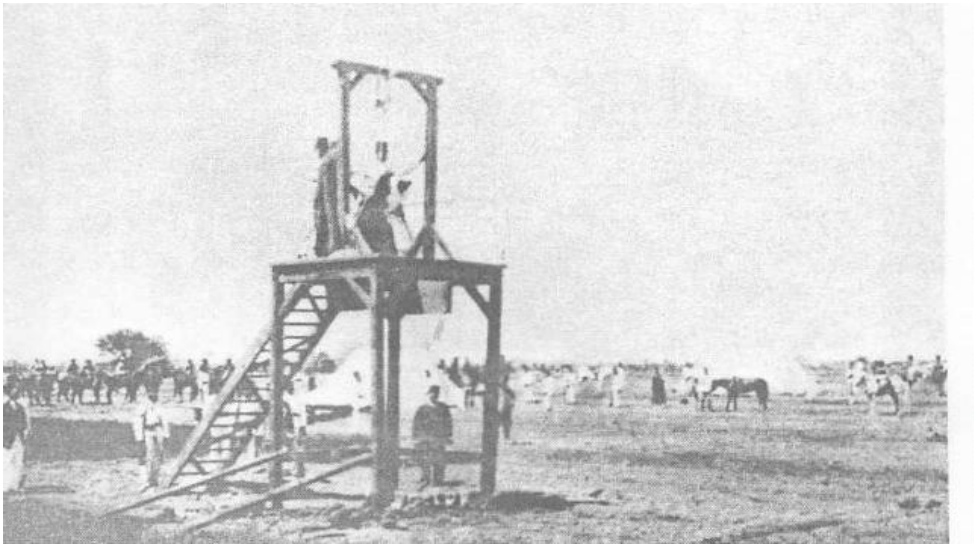

خالد عزب، صفاء خليفة، المرجع السابق، ص ص84،89.

الملحق (رقم06): صورة إبراهيم ناصف الورداني

خالد عزب، صفاء خليفة، المرجع السابق، ص83.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

1/ المصادر

-الكتب

1-الأميرة جويدان، مذكرات الأميرة جويدان زوجة الخديوي عباس الثاني، دار المدى للثقافة والنشر بيروت، 2004م.

2-بحر سميرة، الأقباط في الحياة السياسة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979م.

3-البشرى طارق، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1980م.

4-تادرس رمزي، الأقباط في القرن العشرين، ج2، مطبعة جريدة مصر، القاهرة، 1911م.

5-حافظ إبراهيم، القسم التاريخي -حادثة دنشواي، مجلة المجلات العربية، ع.خ، السنة الثامنة 01فيفري 1908م.

6-الرافعي عبد الرحمن، الثورة العُرابية والاحتلال الإنجليزي، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1983م.

7- // ، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومي من سنة 1908 إلى سنة 1919م)، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1984م.

8- // ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية 1874-1908م، مطبعة الشرق، القاهرة، 1939م.

9-رتشتين تيودور، تاريخ المسألة المصرية 1875-1910م، تر: عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، ط2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د.ب.ن، 1936م.

10- رضا محمد رشيد، المسلمون والأقباط والمؤتمر المصري، مطبعة المنار، مصر، 1911م.

11- روجر أوين، اللورد كرومر الإمبريالي والحاكم الاستعماري، تق: رؤوف عباس، د. د. ن، القاهرة، 2004م.

12- شفيق أحمد باشا، مذكراتي في نصف قرن، ج2، مطبعة مصر، مصر، 1936م.

13- صدقي إسماعيل، مذكراتي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

14- صفوت محمد مصطفى، إنجلترا وقناة السويس 1854-1951م، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017م.

15- // ، الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزائه، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 1952م.

16- علي عبد العزيز، الثائر الصامت، دار المعارف، مصر، د.س.ن.

17- فريد محمد، أوراق محمد فريد -مذكراتي بعد الهجرة(1904-1919م)، مج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978م.

18- مذكرات إبراهيم الهلباوي (تاريخ حياة إبراهيم الهلباوي 1858-1940م)، تح: عصام ضياء الدين، تق: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1995م.

19- مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير 1896-1914م، دار الشروق، القاهرة، 1993م.

20- مذكرات قليني فهمي باشا، ج1، د. د. ن، د. ب. ن، 1998م.

21- ويصا حنا فهمي، أسيوط حدوتة عائلة مصرية، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، د.س.ن.

22- وثيقة الحكم الثنائي على السودان عام1899م، دار الوثائق البريطانية.

2/المراجع

1-أبو الليل محمود نجيب، الاحتلال البريطاني في الصحف الفرنسية من سنة1882 حتى سنة 1904م، مطبعة التحرير، القاهرة، 1953م.

2- // ، الأماني الوطنية والمشكلات المصرية في الصحف الفرنسية (منذ عقد الاتفاق الودي حتى إعلان الحرب العالمية الأولى) ، مكتبة الجامعة الأمريكية، القاهرة، سبتمبر، 1953م.

3-أبو المجد صبري، سنوات ما قبل الثورة (يناير1930م-23يوليو 1952م)، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1988م.

4-أحمد صلاح زكي، أعلام النهضة العربية الإسلامية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، مصر، 2001م.

5-إسرائيل ماجد عزت، البابا كيرلس الرابع أبو الإصلاح، مشروع الكنوز القبطية، د.ب.ن، د.س.ن.

6-بيرنز ألينور، الاستعمار البريطاني في مصر، تر: أحمد رشدي صالح، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة، 1924م.

7-جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج1، ط2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ،2012م.

8-جلال حسين، قناة السويس والطرق البديلة والمنافسة(1869-1985م)، مطبعة التونى الإسكندرية، 1998م.

9- // ، مؤامرة مد امتياز شركة قناة السويس(1908-1910م) ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م.

10- الجمل شوقي، تاريخ السودان وادي النيل (حضارته وعلاقاته بمصر في أقدم العصور إلى الوقت الحاضر)، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة ،2008م.

11- الجمل شوقي، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة، القاهرة ،1997م.

12- الجميعي عبد المنعم إبراهيم، المجتمع المصري بين الاغتيالات السياسية والإرهاب دراسة في الوثائق، د.د.ن، د.ب.ن، 2007م.

13- حبيب توفيق، أبو جلدة وآخرون، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

14- حسني سعيدة محمد، "الجمعية العمومية ومد أجل امتياز قناة السويس سنة1909-1910م، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، دع، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة،2020م.

15- حسين عبد الله، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية، ج2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

16- حسين محمد محمد، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ج1، ط7، مؤسسة الرسالة، القاهرة، 1984م.

17- حقي محمود طاهر، عذراء دنشواي، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2017م.

18- حلمي سهير، أسرة محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د.س.ن.

19- خانكي عزيز بك، قنال السويس نبذة تاريخية ومالية، المطبعة العصرية، د.ب.ن، د.س.ن.

20- الخفيف محمود، فصل في تاريخ الثورة العرابية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012م.

21- الدميلي محمد حمزة حسين، السياسة البريطانية تجاه الحركة الوطنية في مصر، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م.

22- الدريني عبد العزيز، أشهر المرافعات في القضاء المصري، نقابة المحامين، الإسكندرية، 2009م.

23- رزق لبيب يونان، تاريخ الوزرات المصرية 1878-1953م، مطابع الأهرام التجارية، مصر، 1975م.

24- زاهر رياض، المسيحيون والقومية المصرية في العصر الحديث، دار الثقافة، القاهرة د.س.ن.

25- // ، تاريخ إثيوبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966م.

26- زيد سعيد عبد الحكيم، نصارى العرب وأقباط مصر (قراءة تاريخية ورؤية تحليلية)، مكتبة وهبة القاهرة، 1429هـ-2008م.

27- سوريال رياض، المجتمع القبطي في مصر في القرن، تق: الانبا غريغوريوس، عزيز سوريال عطية مكتبة المحبة، القاهرة، 1970م.

28- سوريال عزيز عطية، تاريخ المسيحية الشرقية، تر: إسحاق عبيد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م.

29- شاكر محمود، التاريخ الإسلامي–التاريخ المعاصر وادي النيل، مصر والسودان 1964–1989م، ج13، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1421هـ–2000م.

30- شبيكة مكي، السودان عبر القرون، دار الجيل، بيروت، 1991م.

31- شحاته عيسى إبراهيم، الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2015م.

32- شكري محمد فؤاد، مصر والسيادة على السودان –الواقع التاريخي للمسألة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1946م.

33- // ، مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2014م.

34- الشيخ رأفت غنيمي، مصر والسودان في العلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، د.س.ن.

35- صالح سليمان، الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م.

36- ضرار صالح، تاريخ السودان الحديث، ط3، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.س.ن.

37- طه جاد، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، مصر، 1985م.

38- عبد المنصور عبد الفتاح، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي 1899-1924م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993م.

39- عبد الله عبد الرزاق يوسف، محمود فهمي النقراشي ودوره في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين 1889-1948م، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.

40- عزب خالد وآخرون، من وثائق العائلات القبطية قراءة في أوراق عائلة بطرس باشا غالي، ع6، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ،2012م.

41- عزب خالد، خليفة صفاء، الاغتيالات السياسية في مصر 1910-1981م (دماء في تاريخ مصر المعاصر من خلال الوثائق وحاضر التحقيق)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2011م.

42- عفيفي عبد الحكيم، تاريخ الاغتيالات السياسية في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992م.

43- العقاني سيد بن حسين، أعلام وأقزام في ميزان الإسلام، ج2، دار ماجد عيري للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2004م.

44- عوض لويس، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة 1919م، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983م.

45- عيسى صلاح، حكايات من دفتر الوطن، مكتبة الأسرة، مصر، 1998م.

46- غربال محمد شفيق، الموسوعة العربية المسيرة، دار الشعب، د.س.ن.

47- فلاور ريمون، مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، تر: سيد أحمد علي الناصري، تق: يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م.

48- فهمي زكي، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير ورجال مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013م.

49- القدال محمد سعيد، تاريخ السودان الحديث 1820-1955م، ط3، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم ،2018م.

50- كركوكي محمد مهدي، رحلة مصر والسودان، مطبعة الهلال، مصر، 1332هـ-1914م.

51- كرم فؤاد، النظارات والوزارات المصرية، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1994م.

52- كيرلس جورج حليم، قناة السويس من القدم إلى اليوم، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988م.

53- المصري إيريس حبيب، قصة الكنيسة القبطية من1517-1870م، ج4، ط5، مكتبة مار جلرجس باسبور تنج، الإسكندرية، 1992م.

54- منسي محمود صالح، مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفردينان دي لسبس (دراسة وثائقية للجهود الفنية والدبلوماسية من أجل شق طريق مائي في برزخ السويس حتى سنة1856م)، دار الاتحاد العربي للطباعة، الإسكندرية، د.س.ن.

55- ميخائيل رمزي، الصحافة المصرية والحركة الوطنية 1882-1922م، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر، 1996م.

56- ميخائيل شاورييم، رقيب على أحداث مصر (حوليات مصر السياسية 1878-1882م)، دار المعارف القاهرة، د.س.ن.

57- هيكل محمد حسين، تراجم مصرية وغربية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014م.

58- هيكل محمد حسين، مذكرات في السياسة المصرية، ج1، دار المعارف، القاهرة، 1951م.

59- يوسف أبوسيف، الأقباط والقومية العربية (دراسة استطلاعية)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس2011م.

-الدوريات:

1-أحمد شريف صالح محمد سيد، الموقف البريطاني من تجارة الرقيق في الخليج العربي (1820-1890)، جامعة ابن رشد، هولندا، د.س.ن.

2-ريكان حسان، التنافس المصري البريطاني على السودان 1936-1952م، مجلة مداد الآداب، ع5، 2013م.

3-عمر سالم عمر بابكور، حملة مارشان وأزمة فاشودة(1315هـ-1898م)، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، ع18، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1998م.

-الرسائل الجامعية

1-إبراهيم نور الدين محمد، عهد الخديوي عباس حلمي الثاني في مصر 1892-1914م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2010م.

2-الخالدي عدنان عبد الهادي، الجبوري عاصم حاكم عباس، الصراع القبطي –القبطي وتأثير التدخل الأجنبي فيه 1874-1893، كلية التربية، جامعة القادسية، العراق، د.س.ن.

3-الدليمي خالد عبد نمال حوران، ثيودور روزفلت وسياسة الولايات الأمريكية الخارجية (1901-1909م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 2010م.

4-النواري دلال سلامة عبد الكريم، تاريخ العلاقات السياسية المصرية السودانية وأثرها في علاقة البلدين إبان حكم جمال عبد الناصر (1952-1970)، رسالة دكتوراه، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور، 2016م.

خامسا: الموسوعات والمعاجم

1-جرجس سمير فوزي، موسوعة من تراث القبط، م1، دار القديس يوحنا الحبيب للنشر، مصر، د.س.ن.

2-الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج3، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، 1983م.

3-محمد محمد حامد، موسوعة 187شخصية مصرية، د.د.ن، د.ب.ن، د.س.ن.

4-مراد يحي، معجم أسماء المستشرقين، كتب عربية للنشر والتوزيع، د ب ن، د س.

5-معدي الحسيني الحسيني، موسوعة أشهر الاغتيالات في العالم، ط3، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014م.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Cromer, The real of Cromer, Modern Egypte, vol1, the Macmillan company, London ,1916.

2- Evelyn Baring, 1st Earl of Cromer, Modern Egypt., editon02, MACMILLAN AND CO., LIMITED ST. MARTIN'S STREET, London,1908.

3- Kimberly Luke, ordre or Justice : the Denshawai Incidente and british impérialisme, blackwell publishing Ltd, Florida, 2007.

4- Lord lloyd, Egypt since Cromer, vol1 Macmillan and co,limitedst martins street, London ,1993.

5- Rania Ali Maher, Saad Zaghloul Pro- or Anti-Concession Extension of the Suez Canal 1909_1910, IAJFTH, Vol3, No.3, 2017.

6- ROLAND GÖMÖRI, Boutros Ghali Pacha — a controversial politician of British-era Egypt., UNIVERSITY SZEGED.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	**أ –هـ**
الفصل الأول: بطرس غال باشا ووصوله لرئاسة الوزراء	
المبحث الأول: التعريف بشخصية بطرس غالي باشا	**7**
المطلب الأول: مولده ونشأته	**7**
المطلب الثاني: صفاته الخلقية والخلقية	**8**
المطلب الثالث: تعليمه	**8**
المبحث الثاني: حياته العملية	**10**
المطلب الأول: أعماله في القضاء	**10**
المطلب الثاني: أعماله المالية والإدارية	**12**
المطلب الثالث: خدمته في الحكومة	**14**
الفصل الثاني : دور بطرس غالي باشا في السياسة المصرية	
المبحث الأول: بطرس غالي باشا واتفاقية السودان 1899م	**20**
المطلب الأول: التمهيد لاتفاقية السودان	**20**
المطلب الثاني: مضمون اتفاقية السودان	**24**
المطلب الثالث: المواقف المختلفة من الاتفاقية	**27**
المبحث الثاني: بطرس غالي وحادثة دنشواي 1906م	**31**
المطلب الأول: مجريات حادثة دنشواي	**31**
المطلب الثاني: المحاكمة وتنفيذ حكم الإعدام	**33**
المطلب الثالث: نتائج حادثة دنشواي	**35**
المبحث الثالث: اتفاقية تمديد امتياز قناة السويس 1909م	**37**
المطلب الأول: محاولات تمديد اتفاقية قناة السويس	**37**

المطلب الثاني: مساعي بطرس غالي باشا لتمديد امتاز قناة السويس	**40**
المطلب الثالث: موقف المصريين من مساعي بطرس غالي باشا في تمديد امتياز قناة السويس	**42**
الفصل الثالث : اغتيال بطرس غالي باشا وانعكاسات الحادثة	
المبحث الأول: حادثة اغتيال بطرس غالي باشا	**48**
المطلب الأول: دوافع اغتيال بطرس غالي باشا	**48**
المطلب الثاني: تفاصيل حادثة اغتيال بطرس غالي باشا	**49**
المبحث الثاني: انعكاسات اغتيال بطرس غالي باشا	**53**
المطلب الأول: انعقاد المؤتمر القبطي 1911م	**53**
المطلب الثاني: المؤتمر المصري الإسلامي 1911م	**57**
الخاتمة	**64**
الملاحق	**67**
قائمة المصادر والمراجع	**75**

تعرضت هذه الدراسة إلى التعرف على أحد الشخصيات المصرية القبطية، خلال فترة الاحتلال البريطاني وهي شخصية بطرس غالي باشا ومعرفة أهم إسهاماته وكيف أثرت تلك الإسهامات على الواقع المصري في الفترة المعاصرة، وقد تباينت الآراء حول هذه الشخصية بين مؤيد ومعارض لما قام به، وهذا ما أدى إلى حدوث انشقاقات بين أبناء الوطن الواحد واتهامهم لبطرس غالي باشا بميوله لصالح الحكومة البريطانية.

Abstract

This study identified a Coptic Egyptian figure. During the British Mandate, Boutros Gali Pasha's personality and knowledge of his most important contributions and how they affected Egyptian reality in the contemporary period, Opinions about this character have been expressed between a supporter and an opponent of what he has done. This has led to divisions between the sons of one homeland and accusing them of having Baytar Gali Pasha of his tendencies in favour of the British Government.